جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكـــــرة نهـــــــاية الليـــــــسانس
التخصص: تنظيمات سياسية وادارية

الموضـــــــــــــوع:

اشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر

دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية روقلة

مقدمة من طرف الطالبين :

- جوهري هشام
- بن بو بكر رضوان

الاستاذ المشرف:

- بوعافية الصالح

السـنة الجامعية: 2013/2012

بسم الله الرحمان

الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطاءه، وله نسجد سجود الحامدين الشاكرين، لأن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع .

ولأن حسن السجيـــــــة يوجب إبداء الشكـــــر والتحية ، نحـــّي في أستاذنا المشرف :

" أ. بوعافية صالح " لتواضعه وسمو أخلاقه التي نهلنا منها مثلما نهلنا من علمه ما شاء الله أن ننهل ، ونشكُره على ما قدمه لنا من يد المساعدة والعون لإنجاز هذا العمل ، عبر تشجيعه لنا ومن خلال توجيهاته التي مافتئ يمدنا بها عبر مختلف مراحل هذا العمل .

كما نعرب أيضا عن كل العرفان والإمتنان إلى الأخت الحنونة بريكي أحلام والأخ العزيز بن عزوز محمد والى عائلة جمعية ناس الخير ورقلة والى كل أساتذتنا الكرام وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في مشوارنا التعلمي .

فشكرا لكم جميعا

الإهداء

اهدي هذا المشروع المتواضع إلى

أمهاتنا التي نحيا لهم ونعيش من أجلهم

إلى أبائنا الذين يضحوا من أجلنا

إلى أخواتنا أعز الناس علينا

إلى كل من عائلة بن بوبكر وعائلة جوهري

إلى عائلتنا الكبيرة عائلة ناس الخير

والى كل أصدقائنا الأحباء والأعزاء

الى كل من أمدنا بالروح المعنوية وساعدنا في هذا المشوار

من قريب ومن بعيد والى كل من هم قريبون إلى قلوبنا

والى كل أساتذتنا الكرام .

مقدمة

تشكل دراسة الاستقرار السياسية مدخلا رئيسيا وعلاقتها بالتنمية في المجتمع المحلي خاصة في ضل التغيرات الحاصلة على مستوى النسق الدولي المرتبطة بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة القائمة على تفعيل دور الفرد على مستوى السياسات العامة وسياسات التنمية المرتبطة بتوزيع مجال المشاركة السياسية والمجتمعية .

فظاهرة استقرار النظام السياسي وعدم تأثره بالمحيط وتفاعله مع التغيرات الحاصلة على مستوى الوطني والدولي , فعلى الدولة مراعاة الجوانب السياسية والتنموية وتكريس الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير وصناعة القرار من ناحية , وتدعيم المشاريع التنموية وخلق جو للاستثمار على المستوى المحلي كقوة هامة تدفع وتيرة النمو من خلال عمل ميداني والتحسيسي بالإضافة إلى الرقابة والمحاسبة والمسائلة .

وتعتبر فترة التسعينات من القرن العشرين وفي إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر ومع تخطي مرحلة العشرية السوداء نجد اهتمام الجزائر با ستعادة الأمن ومساندتها للمشاريع التنموية في إطار عم المؤسسات المتوسطة والصغيرة المصغرة ودعم التكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة كمؤشر على وجود تنمية محلية ومع طرح الدولة للمشروع القانوني يدعم استقرار البلاد وذلك ما لمسناه من خلال قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية .

وفي هذا الإطار تأتي الدراسة التطبيقية التي تهدف إلى اضهار دور الاستقرار السياسي في الجزائر بشكل عام ودعم التنمية المحلية في ولاية ورقلة بشكل خاص .

أهمية الدراسة :

إن موضوع الاستقرار السياسي والتنمية المحلية في الجزائر موضوع جد مهم وحساس لان الاستقرار السياسي له ارتباط كبير بمدى قدرة النظام السياسي على مكانته واستجابة لضغوط واحتجاجات الجماهير

الداخلية والضغوط الخارجية وقدرته على التكيف معها والحفاظ على استمراريته وإدارته للعمليات الاجتماعية هذا ما يعطي دافع وحافز للنظام على تشجيع ودعم العمليات التنموية خاصتا في المناطق الريفية المنعزلة, فلا بد ان تحضى هذه الاخيرة بعملية التنمية, وقد خصصنا دراسة تطبيقي في ولاية ورقلة وبتحديد قطاع الموارد المائية الذي يعتير كمورد مهم بالمنطقة كما حضية الولاية بمشاريع كبيرة تدعم عملية التنمية بها .

اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التوصل لمجموعة من النقاط يمكن حصرها فيما يلي :

- دراسة مقومات الاستقرار السياسي لمعرفة مدى استقرار المجتمع والدولة مع توفر الممارسة الديمقراطية التي تعتبر من أسس تجسيد الاستقرار السياسي .
- محاولة إعطاء مفهوم للاستقرار السياسي والتنمية المحلية في الجزائر خ لال فترة 2004/1999 يتفق مع السياق الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي .
- دراسة مؤشرات التنمية المحلية بالجزائر خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عهدته الأولى واهم المؤشرات التنموية التي قدمها وإعطاء الدافع لتجسيد الاستقرار السياسي في البلاد .
- معرفة أهم الركائز التي تقوم عليها ولاية ورقلة على غرار قطاع الموارد المائية وكذا المشاريع التي تهتم بها تحت هرم المنطقة وذلك في ظل تحقيق تنمية محلية .

أسباب اختيار الموضوع :

قد جاء اختيار الباحث لهذا الموضوع وفقًا لمبررات موضوعية وأخرى ذاتية على النحو التالي:

أ- المبررات الموضوعية:

- تتبع تطور الاستقرار السياسي في الجزائر بشكل عام وفي ولاية ورقلة بشكل تطبيقي خاص والبحث عن أدوار له في التنمية المحلية ، وذلك لما يؤديه من نتائج ايجابية في هذا السياق مثل رفع المستوى المعيشي والدفع نحو مزيد من الاستقرار الاجتماعي والسياسي في أوساط المجتمع الجزائري.

- السعي للإطلاع على تتبع التطور الكمي والنوعي لمسارات الإصلاح السياسي في الجزائر المرفوعة تحت عناوين إصلاح هياكل الدولة والتوجه نحو بناء حكم قائم على الرشادة وفقًا لمعايير المؤسسات الدولية.

ب- المبررات الذاتية :

تكمن في رغبة الباحث في التعرف على الظاهرة محل الدراسة في جوانبها المختلفة، كما أنها لاشك ستخدمني في حياتي العلمية والعملية، بسبب إهتمامي بضرورة استقرار امن البلاد الذي هو مرتبط بمدى استقرار النظام السياسي ومدى تفاعله مع التغيرات الحاصلة , وكذا دور الاستقرار السياسي في مجال التنمية المحلية هذه من جهة, ومن جهة اخرى التأسيس لمنطق المسائلة والشفافية في تتبع سير هذه التنمية، إضافة إلى أن الأمر يتعلق بمنطقتي ومجتمعي الذي إنا جزء منه ومسألة التنمية به أمر ملح وضروري يمسني مباشرة .

إشكالية الدراسة :

إن السعي من أجل تحقيق مستويات راقية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصتا السياسية بالجزائر، أي توفير الرفاهية المادية للمواطنين ، من خلال تحسين المستوى المعيشي لهم وتحريرهم من الفقر والحرمان وتوفير مناصب الشغل اللائقة بهم وتحقيق الانسجام والاستقرار الاجتماعي والسياسي وتخفيف التوترات والنزاعات الإجتماعية على الموارد والحفاظ على الإرث

الثقافي، لن يكون إلا من خلال تحقيق التنمية المحلية في جميع أشكالها ، فالجزائر تعد من الدول المصنفة ضمن الديمقراطيات

الصاعدة، لذا فأمر التنمية المحلية بالنسبة للمجتمع أمر هام وضروري وهذا ما نسعى لتحديده وإبرازه من خلال كشف العلاقة بين التنمية المحلية والاستقرار النظام .

والإشكالية المطروحة في هذه الدراسة هي:

-دور الاستقرار السياسي في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر ؟ ومنه ما هو دور ولاية ورقلة في تحقيق التنمية المحلية ؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج الأسئلة التالية:

- هل يمكن للاستقرار السياسي جور ايجابي أو سلبي اتجاه عملية التنمية المحلية باختلاف أشكالها؟
- ما مدى تاثير الاستقرار السياسي في دفع عجلة التنمية في المجتمع المحلي ؟
- هل استطاع الاستقرار السياسي في الجزائر بصفة عامة و ولاية ورقلة بصفة خاصة أن يلعب دور مؤثر في عملي دفع عجلة التنمية المحلية ؟

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : يقتصر الدراسة على معالجة دور الاستقرار السياسي في الجزائر بشكل عام وتجسيد التنمية المحلية في ولآية ورقلة بشكل خاص من خلال تسيير برامج ومشاريع التنمية بالمنطقة من خلال نموذج قطاع الموارد المائية بور قلة .

الحدود الزمنية : الدراسة ستهتم بتتبع برامج التنمية خلال الفترة الممتدة بين 2011/2007 وذلك لما فيها من برنامج قطاع الموارد المائية في أغلب البلديات المنتشرة بإقليم الولاية وتعتبر الموارد المائية كأهم موارد للولاية .

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

ا- الفرضية المركزية:

. ساهم الاستقرار السياسي في ولاية ورقلة في فترة 2011/2007 بفعلية في دفع ودعم التنمية المحلية وذلك من خلال المشاريع التنموية و البرامج التنمية الاقتصادية خاصة في قطاع الموارد المائية .

ب- الفرضيات الثانوية:

. يساهم الاستقرار السياسي من خلال ضمان الأمن والرفاهية والمشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية .

. تعد الميزانية المالية للولاية في السنوات الأخيرة دور في حرص الدولة على دعم المشاريع التنموية وعجلة التنمية قي الولاية .

. انفتاح الجزائر الديمقراطية ساهم بشكل كبير في ضمان الاستقرار اسياسي وتجسيد التنمية المحلية .

منهجية الدراسة :

. الإطار المنهجي: تقتضي دراسة هذا البحث الإستعانة بالعديد من المناهج العلمية، يتقدمها منهج دراسة الحالة لكونه سيسلط الضوء على دراسة نموذج العلاقة التفاعلية بين الاستقرار السياسي والتنمية المحلية, وكذا سوف يتم الإستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، لشدة إرتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات التنمية، وطريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية إجتماعية وسياسية معينة... الخ، وعليه فإن المنهج الوصفي التحليلي سيعتمد عليه الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث، وتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة، كما أنها تستدعي الإستعانة بالمنهج التاريخي، الذي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصورا

للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها على اعتبار أن الدراسة تناولت في الجزء الأول منها عملية التنمية المحلية في الجزائر، مستعيناً بالمنهج التاريخي للتحليل السياسي كونه يعد مصدرا لتزويد علماء

السياسة بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطق النظرية، إضافة إلى أنه يسمح لنا بفهم الحاضر، أو على الأقل هو أداة أساسية للوصول إلى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة .

. الإطار النظري : اقتضت طبيعة الدراسة استخدام بعض الإقترابات المستخدمة في حقل العلوم السياسية، والملائمة لإشكالية البحث، وهي:

– **الاقتراب النسقي :** إذ يفيدنا هذا الاقتراب في تحديد طبيعة التفاعلات بين مكونات الاستقرار السياسي، ومدى تحقيق التنمية المحلية .

– **الاقتراب الاتصالي :** لتحديد طبيعة العلاقة بين المجتمع المحلي والنظام ومدى في تجسيد التنمية المحلية .

– **الاقتراب الوظيفي:** الذي يساعد على إبراز الأدوار الوظيفية لعناصر التنمية المحلية وكذا يساهم في تحديد العلاقات بين مختلف الفاعلين الإجتماعيين والسياسين بالأساس.

الفصل الأول :

التأصيل النظري و المفاهيمي للاستقرار السياسي والتنمية المحلية.

توطئة :

إرتبط الاستقرار السياسي لحقبة زمنية طويلة بمفهوم الدولة، وشغل حيزا مهما في الفكر السياسي الغربي، ليعود اليوم وبقوة ليرتبط بمفهوم التنمية المحلية، بمختلف أشكالها وميادينها، ولقد أكد العديد من المفكرين على العلاقة التكاملية وعلاقة التأثر والتأثير لكلا المفهومين، إذ يؤكدون أن التنمية في غياب الاستقرار السياسي تقوم على خط واحد "من القمة إلى القاعدة " أما في وجوده فيتحقق بناء الخط الآخر " من القاعدة إلى القمة" وبذلك تسير العملية التنموية وفق خطين متوازين متكاملين وعليه تعتبر تنمية المجتمع ضمان لاستقراره، فالمجتمع يمثل محرك العملية التنموية وذلك في ضل توفر البيئة الديمقراطية التي تساهم في فتح المجال أمام المشاركة المجتمعية، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يساهم بها المجتمع في التنمية خاصة في بعدها المحلي, حيث فسمت هذه الدراسة في فصلها الأول إلى مبحثين حيث تناول البحث الأول الإطار النظري للاستقرار السياسي وذلك في خمسة مطالب حيث تناول المطلب الأول مفهوم الاستقرار في الفكر السياسي الغربي, والمطلب الثاني في أدبيات السياسية المقارنة, وتناول المطلب الثالث أبعاد دراسة الاستقرار السياسي, والمطلب الرابع محددات الاستقرار السياسي أما الخامس مؤشراتها.

أما المبحث الثاني بعنوان الإطار النظري لتنمية المحلية وواقعها في الجزائر تناول خمسة مطالب, المطلب الأول مفهوم التنمية المحلية, المطلب الثاني أبعاد التنمية المحلية, أما المطلب الثالث العوامل المؤثرة في التنمية المحلية, وفيما يخص المطلب الرابع مؤشرات التنمية المحلية, أما المطلب الخامس فكان تحت عنوان مضاهر التنمية المحلية

المبحث الأول: تأصيل مفهوم الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي.

- **الاستقرار السياسي في الفكر السياسي الغربي.**

إن قضية الاستقرار السياسي شغلت تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين من البداية الحقيقية للفكر السياسي الغربي ومع ظهور المدارس ذات الرؤى المختلفة لدراسة ظاهرة الاستقرار السياسي إلا أن بعد الحرب العالمية الثانية واشتداد التنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي, زاد الاهتمام بهذه الظاهرة وظهور العديد من الدراسات العلمية لهذه الأخيرة بوضع تعاريف إجرائية لمفهوم الاستقرار السياسي من منظورهم نعرضها كالتالي:

نجد أن المفكرين الغربيين لم يتفقوا على تعريف واحد أو وضع مفهوم لظاهرة بسبب حداثتها وتداخلها مع مفاهيم أخرى كالثقافة السياسية والقيادة والنخبة السياسية, لكن الحاجة إلى لدراسة هذه الظاهرة أعطت لنا دراسات أخرى, فنجد افلاطون يربط الاستقرار السياسي بالقدرة الاشباعية, وأرسطو ذهب إلى اثر التفاوت في توزيع الثروة داخل المجتمع على الاستقرار السياسي أما الاتجاه الثالث فميز بين الاستقرار الطبيعي والاستقرار السلطوي كميكيافلي[1].

- **الاستقرار السياسي والمقدرة الاشباعية للنظام.**

تطرق افلاطون إلى القدرة الاشباعية للنظام والاستقرار السياسية وربطهم ببعضهم حيث يرى أن الدولة طليعة نتيجة لرغبات وحاجات الأفراد في بعضهم وهذا ما ينشأ علاقات اجتماعية, فلابد من وجود سلطة سياسية تعمل لتنظيم هذه العلاقات, وأكد افلاطون علا أن وجود الاستقرار بعكس وجود دولة قوية قادرة على إتمام مهامها الأساسية, كما على وجود ترابط ووحدة المجتمع وأفراده وجب على الدولة الحرص

[1] – محمد علي عمير الشرياني, العمالة الوافدة للاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة 1990–199. رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية , جامعة القاهرة ,2002, ص18.

عليها واجتناب الانقسامات الطبقية داخل المجتمع لأنها تعود على الدولة سلبا , كم ربط توماس بين الاستقرار والمجتمع وبين تحقيق امن والرفاهية للمواطنين حيث أكد على إن وجود هذا الأخير في المجتمع يؤدي إلى حالة من الاستقرار السياسي والعكس صحيح وتوصل إلى فكرة أهمية الاستقرار في المناخ الملائم لزيادة القدرة الاشباعية للنظام السياسي.[1]

- **الاستقرار السياسي والتفاوت في توزيع الثروة داخل المجتمع.**

يرى ارون إن إخفاق النخبة في استعمال الموارد التكتيكية لرفع مستوى الحياة وزيادة تردي المجتمع دليل على إفلاس النخبة وأكد على انه قد تأتي نخبة من الفلاحين و العمل لتنظيم السلطة, وهنا القضاء على الطبق البرجوازية الحاكمة, بعدها يؤدي الانتخاب إلى وجود نضام اشتراكي وبعدها تتحول إلى ديمقراطية.

أما أرسطو تناول فكرة أسباب الانقلابات السياسية وخصائصها والعوامل التي تضمن استمرار النظام السياسي وتحفظها من الانقلابات,وكما ذكر في كتابه السياسة فكرة المساواة في الحقوق والواجبات حيث ان التفاوت الكبير وعدم توزيع العادل لثروة و المكانة و الامتيازات هي من أهم أسباب عدم وجود استقرار سياسي.

أما خلاصة القول فان أرسطو من خلال أقواله يفضل نضم الحكم التي توجد فيه طبقة وسطى وقوية مؤثرة لكي تخلق توازن في نضام وتعيد العدل بين الفقراء والأغنياء ويتحقق الاستقرار السياسي.

نجد في العصر الحديث الاتجاه الماركسي بقيادة كارل ماكس الذي يرى بأن صراع الطبقات يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في المجتمع وان هذا الصراع سيضل موجودا حتى ينتقل إلى المجتمع إلى الاشتراكية وينتهي التفاوت الطبقي ويتحقق الاستقرار في ضل نضام حكم اشتراكي.

كما يرى ماكس إن جميع التنظيمات تهدف للحفاظ على مصالحها حيث يؤكد على إن في مراحل تطور الاقتصادي توجد طبقة حاكمة ومسيطرة تملك الثروة لكن يغلب عليها عدم الاستقرار, ومع مرور الزمن

[1] – محمد علي عمير الشرياني, مرجع سابق ,ص19 .

يظهر تنظيم جديد يمتلك الثروة و ينافس الطبقة الحاكمة حتى تصبح الطبقة الجديدة هي التي تحكم وينتهي التفاوت الاقتصادي ويتحقق الاستقرار السياسي. [1]

- **الاستقرار الطبيعي والاستقرار السلطوي.**

لقد اختلف المفكرون حول طبيعة الاستقرار والتي حول فكرة الاستقرار الطبيعي السلطوي قائم على العنف, يرى بان الاستقرار يكون طبيعيا في حالة وجود مجتمع متماسك متوازن كما حذر ميكيافليي من اللجوء إلى العنف السياسي والاضطهاد كأسلوب لتحقيق الاستقرار وأشار إلى استخدامه لكن عندما تستدعي الحاجة إليه ودن مبالغة

هوبز يرى بأن السلطة المطلقة هي من صفات الحاكم والتي يجب إن يتصف بها وبالتالي وجوب خضوع أفراد المجتمع للسلطة وهي سبب في وجود الاستقرار في المجتمع, ويرى أن البديل لوجود الاستقرار هو حالة الفوضى الشاملة وأطلق عليها حرب الجميع ضد الجميع, كما أكد على وجوب امتلاك الحاكم أدوات أو وسائل القهر وقادر على استخدامها لتحقيق الاستقرار لان خوف الأفراد من الجزاء يكون دافع لطاعة الحاكم والخضوع للقانون. [2]

ومن خلال المفكرين السياسيين الغربيين والدارسون لمفهوم الاستقرار السياسي نستخلص عدة نقاط:

- وجود علاقات وثيقة بين الاستقرار السياسي وبين السياسيات الاقتصادية (سياسيات اشباعية للنظام)
- الربط بين الاستقرار السياسي وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع والتفاوت في التوزيع الذي يؤدي إلى من عدم الاستقرار.
- وجود نوع من التوازن بين المصالح المتعارضة في المجتمع الذي إلى وجود استقرار طبيعي وفي حالة غياب التوازن تتفاقم الخلافات والانقسامات وذلك مؤشر إلى حالة من عدم الاستقرار.

[1] – محمد علي عمير الشرياني, نفس المرجع السابق ,ص20 .

[2] – محمد علي عمير الشرياني, نفس المرجع السابق , ص 21 .

المطلب الثاني : مفهوم الاستقرار السياسي في أدبيات السياسية المقارنة.

لقياس الاستقرار السياسي في آي مجتمع أو محاولة فهم محدد لما يعنيه الاستقرار السياسي أو مصطلح الحكومة المستقرة , إن استقرار أي نظام سياسي يعني قدرته على الحفاظ عن ذاته غبر الزمن بمعنى الاستمرارية, وينبغي عن النظام السياسي إن يكون أكثر استقرارا كلما كانت سياسته تحقق اكبر قدر من التعاون بين أعضاء النخبة الحاكمة وأفراد المجتمع مع إزالة الصراعات وآي عنف اجتماعي, هذا الانسجام والتفاهم بين أفراد النخبة الحاكمة وأفراد المجتمع لابد أن يسبقه اعتقاد أفراد بشرعية هذه النخبة وهذا الاعتقاد يتوقف على الثقافة السياسية الخاصة بكل مجتمع " يقصد بالثقافة السياسي جميع قيم الأفراد في كل مجتمع وتقاليدهم ونضرتهم إلى السلطة وعلاقتهم بها ". وقد يكون وصول النخبة إلى السلطة شرعيا وفقا للثقافة السياسية لذلك المجتمع وقد لا يكون شرعيا لمجتمع ما وذلك لعدم اعتياد أفراد هذه المجتمعات على هذا النوع من الممارسات السياسية .

ومما سبق يتضح لنا أن الاستقرار السياسي لا يعني قدرة النظام غلى المحا فظة على استمرارية الأوضاع القائمة فحسب وإنما يعني قدرته على إدارة العملية الاجتماعية – بمعناها الشامل – بطريقة ايجابية تكفل دعم العلاقات الاجتماعية والتلاحم الاجتماعي سواء على مستوى النخبة أو على مستوى عامة الشعب [1].

[1] – مريم احمد لوثاه,مقومات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة للعوامل والمحددات الخارجية والداخلية) , أطروحة دكتوراه. كلية الاقتصاد و العلوم السياسية , قسم العلوم السياسية , جامعة القاهرة ,1991 , ص 27 . 28

المطلب الثالث : أبعاد دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي.

تعرض الفكر السياسي الغربي لأبعاد الاستقرار السياسي مركزا على ثلاثة أبعاد أولها السلوك السياسي البشري, ويتضمن عنصرين: عدم اللجوء إلى العنف والالتزام بالقواعد الدستورية, وثانيهما البعد النفسي الذي يتضمن شرعية النظام السياسي, أما ثالثهما البعد المؤسسي, والذي يركز على قوة المؤسسات وانسجامهم عند أداء وظيفتها, وفيما يلي توضيح لذلك:

1 بعد السلوك الإنساني ويشمل مقومين :

- **عدم اللجوء إلى العنف السياسي :**

يسعى أي نضام سياسي للسيطرة والاحتكار وسائل وأدوات العنف , فالدولة لا تسمح بوجود قوة خاصة داخل إقليمها , كما أنها تسيطر على أدوات القوة و القهر كالجيش و قوات الأمن , وتستخدمها كأداة لتطبيق الدستور لحفظ النظام السياسي , وتهدف الدولة إلى منع أي مؤشر من مؤشرات العنف السياسي الذي يؤدي يدوره إلى عدم الاستقرار , فالعنف السياسي غالبا ما يرتبط بالمجتمعات الغير المستقرة ويخفف في المجتمعات المستقرة , إلى جانب استخدام الدولة أدواتها لممارسة القوة أو التهديد باستخدامها للتخلص من العنف السياسي , إلا أن هناك وسائل أخرى تساعد النظام في اكتسابه لشرعيته, ويرى البعض أن العنف السياسي يمكن أن يخدم النظام السياسي, فمثلا وجود بعض أعمال العنف من قبل جماعات قد تكون مؤشرا على احتمال اندلاع أعمال أخرى من العنف أكثر خطورة من السابقة في فترة لاحقة ما لم إجراءات ملائمة لتحقيق مطالب الجماعات المعترضة , وبذلك يكون مؤشر العنف السياسي ايجابيا على المدى الطويل[1].

[1] – محمد علي عمير الشرياني , مرجع سابق , ص 26 .

- **التقيد بالقواعد القانونية :**

ويمكن التمييز بين مستويين أولهم عدم انتهاك القواعد والأحكام الدستورية سواء من قبل الحاكم أو المحكوم, فمن قبل الحاكم مثلا عدم اللجوء إلى الاعتقالات بدون محاكمة عادلة , واتخاذ إجراءات قمعية ضد الجماعات المعارضة , وعدم حل المجلس النيابي قبل انتهاء مدته الدستورية , أما من قبل المحكومين فمثلا عدم القيام بممارسات تكون خارج الإطار القانوني كقيام بعضهم بالثأر من جماعات أخرى بسبب خلاف ما , أو تكوين جماعات أو أحزاب سرية ممنوعة , أو القيام باستخدام أساليب عنيفة في التعبير عن أرائهم ومطالبهم , ثانيهما يتضمن التعديلات الدستورية , فالدستور يطرأ عليه إما تعديل جزئي أو تعديل كلي فوجود الانسجام و الثبات والاستمرارية في الدستور هي مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي , والعكس صحيح .[1]

2 -بعد أداء المؤسسات : (التوازن بين مدخلات ومخرجات النظام السياسي) .

يعني هذا أن هناك توازنا في مدخلات النظام ومخرجاته , ويرى ديفيد ايستون أن النظام السياسي يتكون من مجموعة من المدخلات والمخرجات, فالمدخلات تتمثل في المطالب المقدمة إليه سواء كانت مادية أو معنوية, أما المخرجات فهي التي تعبر عن النظام للمطالب المقدمة إليه , وتتأثر هذه المخرجات من خلال عملية تعرف بالتغذية العكسية feed back وتستمر الدورة. ولذلك فوجود التوازن بين المدخلات و المخرجات يؤدي إلى استمرارية النظام وقوته والانسجام بين مؤسسات النظام , ينتج عنه حالة الاستقرار السياسي , وفي المقابل ذلك يوجد قصور المخرجات , ومن الأسباب المؤدية إلى ذلك وجود فجوة بين ما يرغب فيه الافرد وبين ما تقدر عليه السلطة أو ماترغب فيه , أو قد يحدث القصور نتيجة لحادث فجائي مما يجعل الأداء يحملون السلطة المسؤولية الكاملة , ومن الأسباب الأخرى ضعف

[1] – محمد علي عمير الشرياني , مرجع سابق , ص 26 .

المؤسسات السياسية الطي يؤدي إلى عدم مقدرتها لمواجهة هذه المدخلات , وهذا التنافر بين المدخلات والمخرجات يؤدي إلى عدم الاستقرار [1].

3 البعد النفسي :

I. تتمتع أبنية النظام السياسي ومؤسساته بالشرعية .

ويرى ليبست أن الشرعية مرتبطة بقدرة النظام السياسي على توليد الاعتقاد بان المؤسسة الحكومية القائمة هي أكثر المؤسسات ملائمة للمجتمع , وبذلك ركز ليبست على أهمية الشرعية في إيجاد الاستقرار السياسي , إلا انه لم يعطي العوامل الأخرى أهمية مماثلة وخاصتا المقدرة الاشباعية للنظام, فهذا العنصر مهم لكي يحقق النظام شرعيته , ولكن يمكن القول أن الاستقرار ينبع من عاملي[2] :

- موقف الجماهير من نظامها السياسي ومدى رضاها من دعمها له .
- قدرة النظام وكفاءته في إشباع الحاجات ومقدرته على التأقلم والتلاؤم والتكيف مع الظروف المتغيرة .

ويمكن القول انه إذا كان أفراد المجتمع يرون أن النظام السياسي القائم والمتمثل في المؤسسات السياسية والنخب الحاكمة على أنها تتمتع بالشرعية , أي بمعنى آخر وجود رضا من قبل الأفراد اتجاه الحكومة فان ذلك يؤدي إلى الاستقرار السياسي , فوجود الشرعية يعتبر مؤشر من مؤشرات الاستقرار [3].

II. الرضا عن الوضع القائم .

وهذا يتصل بمفهوم الشرعية والحصول على الرضا لا يتم ببساطة بل يحتاج إلى تضافر جهود المؤسسات المختلفة ومدى مقدرتها على تلبية متطلبات أفراد المجتمع , كذلك الرضا قد لا يعكس رضا

---

[1] – محمد علي عمير الشرياني , مرجع سابق , ص 27.

[2] – اسراء احمد اسماعيل, تاثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991-2007. رسالة ماجيستير, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة القاهرة, 2007, ص46.

[3] – محمد علي عمير الشرياني, نفس المرجع السابق, ص28.

الأفراد على الوضع القائم بشكل كلي فربما يعبر عن عداوة كامنة غير ظاهرة للنظام تتحين الفرصة للظهور, إلا انه وبشكل عام يمكن القول إن الرضا عن الوضع القائم , هو تدعيم للاستقرار السياسي , بينما عدم الرضا يؤدي خلق حالة عدم الاستقرار .

وتأسيسا على ما سبق يتضح لنا أن هناك نوعا من التداخل والتشابك بين الأبعاد المختلفة للاستقرار السياسي , بمعنى أن كلا منها يؤثر ويتأثر بالأخر , فغياب العنف السياسي يؤدي إلى حالة من الاستقرار , والذي ينعكس على الالتزام بالقواعد القانونية , كما إن التوازن بين المدخلات والمخرجات يؤدي الى استمرارية النظام وقوته , وهذا الانسجام يؤدي إلى الاستقرار, كذلك اظفاء الشرعية على النظام تولد نوعا من التقبل والرضا على الوضع القائم وهذا الرضا يؤدي إلى تقليل العنف السياسي , وبتالي يضفى على النظام السياسي , وبذلك يكون الفصل بين هذه الأبعاد المختلفة هو فصل تحليلي لأغراض الدراسة [1].

[1] – اسراء احمد اسماعيل, مرجع سابق , ص 47 .

مطلب الرابع : محددات الاستقرار السياسي .

إن ظاهرة الاستقرار السياسي هي ظاهرة معقدة؛ لكون العوامل التي تؤدي إليها متعددة ومختلفة، إلا أنه في فترات معنية قد تظهر أهمية لواحد من العوامل على غيره. ويمكن لنا إجمال العوامل المؤدية إلى ظاهرة الاستقرار السياسي كالتالي:

1- التكامل القومي :

إن ظاهرة التعددية المجتمعية هي ظاهرة عالمية، لكن الفارق بين الدول في هذا العدد هو استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه الظاهرة، فبعض الدول نجحت في تبني استراتيجيات صحيحة وحولت هذه التعددية إلى عنصر إثراء وقوة، والبعض الآخر فشل في ذلك وحصد مزيداً من عوامل عدم الاستقرار السياسي، كحال أغلب الدول العربية.[1]

2- تجانس الثقافة السياسية :

يعد مفهوم الثقافة السياسية مفهوم حديث نسبياً في علم السياسة، فقد استخدمه الأستاذ الأمريكي "غابرييل ألموند" لأول مرة في عام 1956 كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي. ومن بين التعريفات المختلفة التي أوردها دارسوا السياسات المقارنة(النظم السياسية)، ذلك الذي يصفها بأنها "منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع".

وتمثل الثقافة السياسية فرعاً من الثقافة العامة للمجتمع، ولكن بدورها تتضمن عديداً من الثقافات الفرعية التي تختلف باختلاف الأجيال والمهن والبيئات، وأحياناً تختلف الثقافة السياسية ضمن الشريحة الواحدة، فالمدنيون أو الصفوة المدنية أكثر انفتاحاً على تنوع المجتمع وتباياناته، في حين أن العسكريين أو الصفوة العسكريين تؤمن بقيم النظام والوحدة, أما تأثير التجانس الثقافي على الاستقرار السياسي، فالبعض يعتبر أن التجانس في الثقافة السياسية أحد العوامل الأساسية التي تدفع إلى التكامل القومي

[1] – رائد نايف حاج سليمان, محددات الاستقرار السياسي. الموقع الرئيسي لحوار التمدن, العدد: 6805, 2009 .

والذي يدفع بدوره إلى الاستقرار السياسي، وهناك البعض الآخر الذي لا يقيم وزناً للتجانس في الثقافة السياسية في التأثير على الاستقرار السياسي، وهؤلاء يتحدثون عن أن المصلحة الاقتصادية كانت هي العامل الأساسي في وحدة الدول الأوروبية، إلا أن قسماً من هذا الفريق قد أعاد النظر في المسألة وطرح طرحاً شبيهاً بالاتجاه القائل بوجود علاقة تأثير، ويمكن إيجازه أن المصالح البرغماتية التي لا يدعمها ارتباط إيديولوجي أو فلسفي تكون مصالح وقتية معرضة للزوال [1].

3- الديمقراطية :

إن الديمقراطية تعد من أهم عوامل الاستقرار السياسي، ذلك لأن التداول السلمي للسلطة، ووجود برلمان يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية، وإقرار صيغة التعددية السياسية والحزبية، وسيادة القانون، يدفع الفرد إلى المشاركة السياسية والتي تستند عليها الشرعية.[2]

4- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي :

إن تزايد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات يؤدي إلى الحرمان النسبي، والذي بدوره يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي، والغضب الاجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي، مما يدفع الجماعات إلى العنف ضد النظام وقياداته الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي, واستمرار التفاوت الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى تفجير التناقضات والانقسامات القائمة مما يقود إلى اضطرابات عنيفة في أشكال شتى: حركات انفصالية،حروب أهلية وغيرها، كما حدث في لبنان عام1958, 1975.[3]

[1] – رائد نايف حاج سليمان, مرجع السابق.

[2] – رائد نايف حاج سليمان, مرجع السابق.

[3] – رائد نايف حاج سليمان, مرجع السابق.

5- الفعالية السياسية :

إن النظام السياسي الذي يتمكن في تغيير سياساته وقراراته (مخرجاته) بحسب ديفيد إيستون إزاء التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصل في بيئته الداخلية هو النظام الذي يستطيع تحقيق شرعيته ويضمن الاستقرار السياسي، أما إذا كانت مؤسسات النظام غير قادرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الداخلية فإن ذلك سيكون مدعاة إلى عدم الاستقرار السياسي.

- ملاحظة: هدف المقالة شيء وحيد، وهو تسهيل الأمر على دارسي السياسات المقارنة للحصول على المعلومة من شبكة الانترنيت دون كثير من العناء، لذا فالأفكار الواردة هي من نتاج كبار أساتذة النظم السياسية ، وليس للكاتب سوى جهد التنسيق. اقتضى التنويه للأمانة العلمية.[1]

[1] – رائد نايف حاج سليمان, مرجع سابق.

المطلب الخامس : مؤشرات الاستقرار السياسي .

مما سبق واستنادا إلى تعدد الاتجاهات في تناول مفهوم الاستقرار السياسي يمكن استنتاج أهم مؤشرات الاستقرار السياسي في التالي :

1 - **نمط انتقال السلطة في الدولة :** تعتبر عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي مؤشرًا حقيقيًا للاستقرار السياسي ،حيث تعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ ,و المقصود بانتقال السلطة هنا تغير شخص رئيس الدولة ,وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأسلوب الذي يتم من خلاله [1].

2 -**تطبيق الديمقراطية والمشاركة السياسية:** حي تعتبر الممارسة الفعلية للديمقراطية وإتاحة الفرصة للجماهير لمشاركة السلطة في تسير شؤون المجتمع وحل مشاكله من مؤشرات الاستقرار السياسي ,فالمشاركة السياسية هي جوهر العملية السياسية ,وتعني :تلك الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حاكمهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسيات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر [2].

3 -**قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة :** حيث تعتبر قوة النظام السياسي من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي لأي نظام ,لأن ذلك يعد دليلا على قوة الدولة وقدرتها على الدفاع عن الوطن وسيادته ومصالحه ,كما يكسب النظام الشرعية مما يساهم في تدعيم استقراره السياسي [3].

4 -عدم تكرار قيام الانقلابات العسكرية يعد مؤشرا للاستقرار السياسي ,حيث ان نمط التأثير المباشر والصريح للعسكريين والذي يأخذ شكل الانقلابات العسكرية هو السائد في البلدان المختلفة نتيجة وجود

---

[1] - اسراء احمد اسماعيل, مرجع سابق, ص47.

[2] - رائد نايف حاج سليمان, مرجع السابق.

[3] - اسراء احمد اسماعيل, مرجع سابق, ص47.

حالة من الفراغ السياسي في المجتمع بضعف السلطة المدنية وعدم استقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتردي الأوضاع الاجتماعية [1].

5 – **تجانس الثقافة السياسية :** يوجد في أي نظام سياسي نوعين من الثقافة السياسية على الأقل ، هما الثقافة السياسية للنخبة والثقافة السياسية للجماهير، وتتضمن الثقافة السياسية للنخبات : الاتجاهات والمشاعر والنماذج السلوكية الخاصة بأولئك الذين يشغلون مناصب هامة داخل النظام السياسي و أصبح لهم تأثير مباشر على مخرجات النظام [2].

6 – **الثقافة السياسية للجماهير :** فهي تتكون من اتجاهات و مشاعر و مواقف الجماهير من العملية السياسية أي أنها خاصة بِأولئك الذين لا يستطيعون التحكم التحكم الفعال في المخرجات النظام , وفي العديد من الدول قد لا توجد ثقافة سياسية مشتركة للجماهير وإنما توجد العديد من الثقافات السياسية الفرعية والتي تختلف وفقا للدين أو الفئة الاجتماعية آو الإقليم... وغيرها , ويثير ذلك ما يعرف بأزمة التكامل .

وإذا كانت هناك تناقضات حادة بين الثقافة السياسية الفرعية للجماهير وبين الثقافة السياسية للنخبة فان ذلك يكون مؤشرا على عدم الاستقرار السياسي , حيث إن معالجة الانقسامات الطائفية الحزبية والقبلية والطبقية داخل المجتمع من خلال زيادة الانسجام ثقافي واقتصادي واجتماعي بين مختلف فئات المجتمع وتوحيد الو لاءات والمساواة النسبية بين أفراد المجتمع يدعم الاستقرار السياسي , وكلما انخفضت نسبة الصراعات بين الطوائف والأحزاب والطبقات المختلفة كلما أدى ذلك إلى التكامل القومي ووحدة الولاء الوطني وكان ذلك مؤشرا للاستقرار السياسي , ويرتبط بذلك انخفاض نسبة قيام الحروب الأهلية والحركات الانفصالية التي يعد تكرار قيامها في دولة ما ويؤشر العدم الاستقرار السياسي داخلها , وكذلك

[1] – رائد نايف حاج سليمان, مرجع السابق.

[2] – اسراء احمد اسماعيل, مرجع السابق, ص48.

غياب العنف واختفاء الثورات حيث تمثل الثورات أعلى صور عدم الاستقرار السياسي وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع من اجل الإطاحة بالحكومة والاستيلاء على السلطة[1].

7 -**نسبة تدفق الهجرة الداخلية و الخارجية :** تعد مؤشرا على وجود خالة من الاستقرار أو عدم الاستقرار السياسي في مجتمع ما , وهي ترتبط أيضا بالمؤشر الاقتصادي والتضخم ونسبة البطالة ومستويات المعيشة , مما له اكبر الأثر في الشعور بالإحباط وعدم الأمان , وبالتالي كلما زادت نسبة الهجرة إلى الخارج كان ذلك دليلا على وجود عوامل طرد في المجتمع , والعكس صحيحا فكلما انخفضت دل ذلك على تحسن الأوضاع الداخلية وبالتالي وجود حالة من الاستقرار النسبي [2].

8 -القيادة الكاريزمية يمكن أن تكون من المؤشرات الاستقرار السياسي في نظام معين , ويتميز القائد الكاريزمي عن غيره من القادة بقدرته على اكتساب ولاء الأفراد وتأييدهم لشخصه , وإذا كانت القيادة الكاريزمية في كير من الأحيان يمكن يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار (المؤقت) للنظام السياسي الذي يجتاز تغيرات سريعة , إلا أن مثل هذه القيادات الكاريزمية يمكن إن تؤدي في بعض الأحوال إلى إعاقة أو تأخير إرساء نمط جديد للسلطة يتسم بالشرعية والعقلانية يمكن من تحقيق الاستقرار السياسي في فترات لاحقة .

ومن ناحية أخرى تعتب محدودية التغير في مناصب القيادات السياسية مؤشرا من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي حيث يعد التغيير المتلاحق في المناصب السياسية مؤشرا من مؤشرات عدم الاستقرار أمور الحكم والإدارة بالبلاد [3].

[1] – اسراء احمد اسماعيل, نفس المرجع السابق, ص49.

[2] – اسراء احمد اسماعيل, نفس المرجع السابق, ص49.

[3] – رائد نايف حاج سليمان, نفس المرجع السابق.

9 - **نجاح السياسات الاقتصادية للنظام :** والتي تساهم في رفع مستوى المعيشة ومعدلات الرفاهية للأفراد , مما يخلق نوعا من الأمن والطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي والسياسات الحكومية وبالتالي يدعم من الاستقرار هذا النظام ويعد احد مؤشرات استقراره .[1]

[1] – اسراء احمد اسماعيل, مرجع السابق, ص50 .

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية وواقعها بالجزائر.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية .

نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، وبذلك كانت هناك محاولات عديدة لتعريفها نذكر منها :

لقد عرفت التنمية المحلية بأنها عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر التنمية هو الكيفية التي يعالج بها المجتمع مشكلاته [1].

وتعرف التنمية المحلية على تلك العملية التي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة من مناقشة حاجاتهم ورسم الخطط المشتركة لإشباعها، ويتم خلالها التركيز على التحرك المجتمعي لحل المشكلات .

كما تعرف التنمية المحلية على أن نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظر إليها من خلال منظور جزء منعزل عن إستراتيجية التنمية بوجه عام، ولكن مشروعية هذه التنمية تنبع من إسهامها في التنمية الشاملة فضلا عن مواجهة مشاكلها المحلية وينبغي الإشارة إلى أن تقسيم المجتمع إلى أقاليم أو محليات لا يمكن أن يكون تقنيا للسياسة العامة، وإنما هو نوع من بث الفعالية والقدرة على الإنجاز في دوائر أقدر على تطوير الحكم المحلي، ليتمكن من خلال لا مركزية القرار أن يتوصل إلى الفعاليات المباشرة لتنفيذ المشروعات في ضوء الإمكانيات وتحت مظلة المبادئ العامة التي تشكل توجهات التخطيط الشاملة[2].

---

[1] – وفاء معاوي, الحكم المحلي الرشيد كالية لتنمية المحلية في الجزائر. رسالة ماجيستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة باتنة, 2010, ص52.

[2] – المرجع نفسه, ص52.

ويمكن تعريف التنمية المحلية على أنها " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة [1].

وهناك تعريف أخر للتنمية المحلية يشير إلى أنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة .

والتنمية المحلية تعتمد أساسا على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات، حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك، فهي عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع .

ومن هذه التعريف يمكن استخلاص تعريف إجرائي "مجموعة الأساليب الإدارية الملائمة في تشغيل الجهاز الإداري ومواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الاقتصادي الفعال ويحافظ على موارد الدولة "[2] .

نخلص في الأخير إلى أن التنمية المحلية باعتبارها رافدا ضروريا من روافد التنمية الشاملة، تعتمد أساسا على سكان المجتمع المحلي أنفسهم باعتبارهم اقدر على التعبير عن احتياجاتهم ومشكلاتهم بغرض خدمة المجتمع واستدامة تنميته فهي عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل، تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، ويمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا [3].

---

[1] – وفاء معاوي, مرجع سابق, ص53.

[2] – محمد الطاهر عزيز, آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية. رسالة ماجيستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم الحقوق, جامعة ورقلة, 2009, ص4.

[3] – وفاء معاوي, مرجع السابق, ص53.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية .

1. **البعد الاقتصادي :** تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا , وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة, سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي ولهذا فنجد ان المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي , ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء الاستهلاك المحلي أو لتوزيع إلى الأقاليم الأخرى , وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات و المستشفيات... الخ. هذه الهياكل القاعدة بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فأنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد القاطنين بذلك الإقليم , وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من اجل الاستثمار بهذه المنطقة [1].

2. **البعد الاجتماعي :** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان بشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية , ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع , بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في الاتخاذ القرار بكل شفافية , ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجز الزاوية لان توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة , وعليه نجد أن تستخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنيل و ينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومن منطقته, وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم

[1] – احمد غريبي, أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر. محاضرة, مجلة البحوث والدراسات العلمية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة المدية, 2010, ص7.

والصحة والأمن... الخ .كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا [1].

3. **البعد البيئي** : أن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقت الأزون ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل البيئة تتعدى الحدود الجغرافية للدول والدعوة إلى الدمج البعد البيئى في التخطيط الإنمائي لدول العالم , وعلى اثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية في ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992, ومن الأهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتقيد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق تنمية مستدامة .

ومن أسس الاقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني كما أن الاقتصاد البيئي التقليدي أشار إلى مشكلتين , الأولى مشكلة الآثار البيئية و الثانية الإدارة السليمة للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير متجددة بين الأجيال)[2].

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف إما حالت تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي, وفي الأخير يمكن الجزم بان التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاث الاجتماعية الاقتصادية والبيئية حتى تعود بالنفع العام على المجتمع .

[1] – احمد غريبي, مرجع سابق,ص8.

[2] – احمد غريبي, مرجع سابق,ص9.

المطلب الثالث : عوامل التنمية المحلية .

إن للتنمية المحلية عوامل عدة اقتصادية اجتماعية سياسية... ,ولعل من ابرز العوامل هو مشاركة المجتمع في عملية التنمية المحلية , ويمكن حصر هذا العامل في نقاط أساسية وهي كالتالي :

– وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية وأولوياته.

– النظرة الإيجابية إلى المجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحة، وبطرق وأساليب تلاؤم الظروف المحلية السائدة، وتعزز اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإحداث التغيير.

– الاهتمام بدوافع وتطلعات أفراد المجتمع الإنسانية وعدم التركيز على النواحي المادية فقط ، مع مراعاة العادات والتقاليد ومواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم

الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأنماط حياتهم .

– النظر إلى المجتمع المحلي نظرة شاملة تأخذ بالاعتبار أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة.

– التعليم والتدريب النابع من احتياجات حقيقية لأفراد المجتمع المحلي وتجارب وخبرات واقعية لهم .

– الاستفادة من خبرات المختصين في مجالات التنمية المجتمعية الشاملة.

– التدريب النابع من احتياجات وتجارب وخبرات حقيقية لأفراد المجتمع [1].

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل أخرى يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

. عوامل اجتماعية : ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض الكثافة السكانية وكذا الاستغلال الأمثل للموارد البشرية , وتحسين مستويات الرعاية الصحية وانخفاض الوفايات وارتفاع معدلات الحياة .

[1] – عوامل التنمية المحلية, **www.abahe.co.uk**, 2013/02/16, ساعة الدخول : 11:40.

. عوامل اقتصادية : نمو ثقافة العمل والانجاز وتغير المفاهيم المقترنة لبعض المهن والحرف , وكذا تطور تقسيم العمل وارتفاع المهارات الفنية والإدارية واستخدام تقنيات وتوطينها وتطور أساليب الإدارة واعتماد أسلوب التخطيط .

. عوامل سياسية : عدم احتكار السلطة وتحقيق آليات الديمقراطية والمساواة الاجتماعية مع ضرورة تهيئة المناخ النفسي العام والتشجيع على التنمية .

المطلب الرابع : مؤشرات التنمية المحلية .

إن للتنمية المحلية عدة مؤشرات منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي ومنها ماهو اجتماعي ويتضح ذلك فيما يلي :

❖ المؤشرات الاقتصادية :

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** إذا كان نصيب الفرد من معدل الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان . فإن الدولة تكون قد حققت نمواً اقتصاديا والعكس صحيح [1].
- **الفقر:** يتم اللجوء عادة إلي مؤشر خط الفقر لمعرفة نسبة السكان الذين يعيشون علي أقل من دولار واحد في اليوم, وإذا تمكنت الدولة من تقليل نسبة الفقراء في المجتمع فإن ذلك يعد مؤشرا علي نجاح التنمية أما إذا زاد عدد الفقراء في الدولة يعد مؤشرا علي فشل التنمية [2].

❖ المؤشرات الاجتماعية :

- **معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين.** وهو عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فأكثر الذين لا يستطيعون قراءة أو كتابة جملة بسيطة وقصيرة. وهو يعبر عن مدي انتشار الأمية في المجتمع , فكلما قلت نسبة الأمية في الدولة دل ذلك علي ارتفاع مستوي التنمية الاجتماعية فيها كفرنسا وبريطانيا التي بلغت نسبة الأمية فيها أقل من.1% [3].
- **عدد السكان لكل طبيب :** يدل هذا المؤشر علي مدى توافر العدد الكافي من الأطباء لتقديم الرعاية الصحية للسكان على اعتبار أنه كلما قل عدد السكان لكل طبيب دل علي تحسن إمكانية الحصول

---

[1] – محمد عدنان وديع , التنمية و مؤشرات التنمية واستراتيجيات التنمية , http://www.sef.ps . , 2013/01/10. ساعة الدخول : 22:10.

[2] – المرجع نفسه .

[3] – المرجع نفسه .

علي العلاج المناسب , فمثلاً بلغ عدد السكان لكل طبيب حسب إحصائية عام 2005 في الولايات المتحدة 182 نسمة لكل طبيب وفي فرنسا 304 نسمة لكل طبيب , لذلك تسعى الدول إلي زيادة عدد الأطباء لكي يتمكن السكان من تلقي العلاج دون انتظار طويل وليتمكن الأطباء من العمل بهدوء بعيداً عن الضغط الكبير.[1]

- **معدل النمو السنوي للسكان:** إذا زاد معدل النمو السكاني في الدولة عما هو متوافر للسكان من خدمات ومتطلبات الحياة الأخرى فهذا يعني عدم تحقيق التنمية لأهدافها كما هو الحال في معظم الدول النامية , وأما إذا استطاع الفرد الحصول علي ما يحتاجه من خدمات فهذا يدل علي تحقيق التنمية لأهدافها .[2]
- **أمد الحياة :** ويقصد بها العمر المتوقع للفرد عند ولادته . فالدول التي يرتفع فيها أمد الحياة للفرد يدل علي ارتفاع مستوي التنمية خاصة في مجال الغذاء ومجال الصحة كما هو في الدول المتقدمة فمثلا يصل أمد الحياة في اليابان إلي 82 سنة. [3]

[1] – محمد عدنان وديع, مرجع سابق.

[2] – محمد عدنان وديع, مرجع سابق.

[3] – محمد عدنان وديع, مرجع سابق .

المطلب الخامس : مظاهر التنمية المحلية .

لتنمية المحلية مظاهر عدة سواء متعلقة بالإدارة أو المواطن والعلاقة بينهما والتي يمكن توضيحها كالآتي :

1. **توفر الخدمات الاجتماعية :** إن الغرض من إنشاء أي إدارة لخدمت المواطن وذلك بتقديم خدمات لكافة فئات وشرائح المجتمع وتوفير مختلف التجهيزات الملائمة في مختلف المرافق التي تقدم خدمات وكذا مراعاة حسن استقبال في توفير تلك الخدمات مع التركيز على السيكولوجي للمواطن[1] .

2. **توازن بين الموارد والنفقات :** حيث تتوفر لدى الجماعات المحلية الموارد المالية الكافية و انسجامها مع النفقات التي تعرف ارتفاع وانخفاض مستمر , وهنا يبرز هذا التوازن الذي يعتبر من ابرز المظاهر لتنمية المحلية كما يعتبر الموارد المالي كأداة للتسيير الجماعات المحلية ونخص بالذكر البلديات[2].

3. **استعمال وتوفر التقنيات الحديثة :** يقصد بذلك توفر كافة الوسائل الحديثة على مستوى الإدارة المحلية وذلك بهدف تسيير الشؤون المحلية باحترافية وكفاءة عالية مع التكوين الجيد للموظفين لتعامل مع هذه التقنيات الحديثة بطريقة جيدة تسهل سير الإدارة [3].

4. **الإعلام :** يلعب الإعلام دور كبير في عملية التنمية المحلية باختلاف وسائله (رادي, تلفيزيون , الصحافة) بحيث يقضي على العزلة التي تفصل المواطن عن الإدارة وذلك بتزويده بمعلومات تفيده وذلك بهدف تجسيد ما يريد الوصول إليه.

---

[1] – وفاء معاوي, مرجع سابق, ص94.

[2] – وفاء معاوي, مرجع سابق, ص94.

[3] – وفاء معاوي, مرجع سابق, ص95.

الفصل الثاني :

كيفية مساهمة الاستقرار السياسي في التنمية المحلية في الجزائر.

توطئة :

استقرار النظام السياسي وتكيفه مع الأوضاع الداخلية والخارجية له اثر كبير في المساهمة دعم المشاريع والبرامج التنموية في المجتمع المحلي, وخاصتا في الجزائر خلال فترة 2004/1999 .

وفي هذا الفصل تحت عنوان كيفية مساهمة الاستقرار السياسي في التنمية المحلية بالجزائر والذي تناول ثلاث مباحث, الأول بعنوان مؤشرات التنمية المحلية في الجزائر خلال فترة 2004/1999 , والذي تضمن ثلاث مطالب, المطلب الأول الانفتاح الاقتصادي والسياسي, المطلب الثاني دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة المصغرة, أما المطلب الثالث استخدام التكنولوجيات الحديثة , أما المبحث الثاني فبعنوان دور الاستقرار السياسي في مجال التنمية المحلية خلال فترة 2004/1999 , فتناول هذا المبحث مطلبين الأول الوئام المدني و اثره على التنمية المحلية, أما الثاني الإنعاش الاقتصادي كصورة من صور التنمية, أما المبحث الثالث بعنوان صعوبات التي تواجه التنمية المحلية بالجزائر والذي يتفرع منه مطلبين الأول بعنوان صعوبات تنظيمية وتقنية, أما الثاني صعوبات مالية .

المبحث الأول: مؤشرات التنمية المحلية في الجزائر 1999-2004.

المطلب الأول: الانفتاح السياسي والاقتصادي.

إن الملاحظ عن الانفتاح السياسي والاقتصادي في الجزائر أنه كلف أثمانا باهظة لم يكن الشعب الجزائري بحاجة إليها، إذ امتاز في بداياته بالفوضى والقصور في التنظيم وقلة الخبرة والتسارع، مما أدى ببعض الأطراف إلى استغلال ذلك وركوب موجة التعددية بشعارات راديكالية محرفة عن الإسلام أهم مقوم للدولة والشعب، فكان الانفتاح بذلك باب الأزمة الجزائرية، لذا سنستعرض أهم أسبابه ودوافعه وكذا أهم مراحله مع ما حملته من أحداث وتغيرات[1].

- **دوافع الانفتاح السياسي والاقتصادي في الجزائر:** إن عملية الانفتاح في الجزائر لم تأتي بسبب المطالب الداخلية بقدر ما كانت ناتجة عن الضغوطات الخارجية، وتماشيا مع موجات التحول الديمقراطي التي مست معظم الدول التسلطية، وعليه فعملية الانفتاح جاءت نتيجة لدوافع خارجية وأخرى داخلية.

1-الدوافع الخارجية: وتعود بالدرجة الأولى إلى الضغوطات الدولية والتي ابتدأت بانهيار المعسكر الاشتراكي وسيادة النموذج الليبرالي الغربي، وإتباع معظم دول العالم لهذا النهج وتخلي عن النظم الشمولية، إن هذه التغيرات في المناخ الدولي أثرت وأجبرت الجزائر على الإقرار بالتعددية والدخول في مرحلة جديدة أي مرحلة الديمقراطية وذلك بالأخص من أجل الاستفادة من الإعانات المالية الدولية والتي ارتبطت بالممارسات الديمقراطية وباحترام حقوق الإنسان والخروج من إطار الشمولي إلى الانفتاح الاقتصادي والديمقراطي، إضافة إلى الالتزام بالشروط المفروضة والضرورية للإصلاح الاقتصادي في الجزائر من قبل المؤسسات المانحة" الصندوق النقد الدولي مذكرة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير"، وتقدم

[1]- عبد السلام عبد اللاوي, دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر. مكملة لنيل شهادة ماجيستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية,. كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة ورقلة, 2010-2011, ص65.

هذه المعونات بطريقة مجزأة ومتدرجة مقسمة على مراحل، ومواكبة لكل مرحلة تغيير نحو الليبرالية والتي تقوم بها الجزائر[1].

وهكذا يكون الهدف من التدرج هو التأكد من حصول التحول، والتشجيع عليه خطوة بخطوة، مراعاة في ذلك ظروف الدولة وإمكانياتها وقدراتها المتاحة للسير نحو التحول، كما لعبت المتغيرات الإقليمية دورا في الانفتاح السياسي والاقتصادي الجزائري، إذ أن المتغيرات التي طرأت على النظام العربي ولمغاربي كان لهما تأثير خاص على الجزائر بحكم ما يسمى بعدوى الانتشار، فلو لاحظنا المنطقة العربية القريبة للجزائر لوجدنا أن أغلبها تحول عن الأحادية الحزبية والأيديولوجية الاشتراكية مثل تونس 1970 ومصر في 1977 إضافة إلى التعديلات الكبيرة التي عرفتها العراق وسوريا وليبيا واليمن من إدخال للقطاع الخاص كشريك في الاقتصاد[2].

2-الدوافع الداخلية :إن الأوضاع الداخلية التي قادت البلاد لتبني الخيار الديمقراطي يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ -الأزمة الاقتصادية ومشكل التنمية : هذه الأزمة الحادة التي أثرت على باقي الميادين بشكل سلبي وأدت إلى عواقب وخيمة،يمكن إرجاعها إلى وجود إختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري وهذا منذ نشأة القطاعات الاقتصادية الجزائرية بعد الاستقلال، إذ قامت بعض المشاريع التنموية على أسس غير اقتصادية ومع سوء التسيير في إدارة القطاعات العمومية ،إضافة إلى غياب التخطيط المتكامل، وارتكاز الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط إذ يحتل حوالي 97 ٪ من دخل الجزائر في التجارة الخارجية ويعتبر هذا_الأخير من أسوأ العوامل التي تسببت في الأزمة الاقتصادية الوطنية، حيث انخفض الدخل الجزائري من 13 مليار دولار سنويا إلى 7 مليارات, ما أدى إلى خسائر مادية فادحة مما أثر وبشكل مباشر وسلبي على المواطن الجزائري وذلك أدى بدوره إلى:

---

[1] – عبد السلام عبد اللاوي, مرجع سابق, ص 66 .

[2] – عبد السلام عبد اللاوي, مرجع سابق, ص66.

-**عجز الدولة:** والتي كانت تستورد وبكثرة المواد الاستهلاكية والأساسية للسكان، رغم ذلك شهدت هذه الفترة غياب بعض السلع الضرورية والأساسية وندرة أخرى واختفاء بعضها ليباع في السوق السوداء .

-**خدمة المديونية الخارجية وارتفاعها:** ولقد قدرت قيمة المديونية الخارجية طويلة الأجل خلال تلك الفترة حوالي 23.229 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 44.5 ٪ من الناتج القومي الإجمالي، ووصلت خدمتها إلى 6.343 مليون دولار أي بنسبة 72.3 ٪ من حصيلة الصادرات والسلع والخدمات.

إضافة إلى انتشار ظواهر الكساد والتضخم وارتفاع معدلات البطالة إذ وصلت إلى مليون عاطل عن العمل تزامن كل ذلك بارتفاع نسبة السكانية إلى3 % سنويا ما أدى إلى عجز الدولة في تلبية حاجات [1].

ب – الأزمة السياسية: تتمحور الأزمة السياسية في الجزائر في ثلاث أزمات، أما الأزمة الأولى فتتعلق بالمشاركة السياسية حيث عرف النظام الجزائري في عهد الأحادية هيمنة الدولة على الشعب وعلى الساحة السياسية وذلك عن طريق الجيش والحزب والمجلس الشعبي الوطني، والتي كانت تمارس رقابة شديدة على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر أيديولوجية الحزب الواحد وعلى الجمعيات الموالية للدولة، فحزب جبهة التحرير الوطني هو الممثل السياسي الوحيد لكل فئات الشعب وبالتالي منع ظهور أحزاب أخرى أو جمعيات معارضة أو إعلام حر وفعال يعبر عن واقع ومطالب الشعب خاصة منهم الشباب، وعليه فقد كان النظام جامد وغير قادر على مواكبة التغيرات التي كانت تطرأ على المجتمع الجزائري والذي صار يطالب بالتغيير، وبظهور قوى سياسية جديدة تعبر عنه وتفرض وجودها وبقائها على الساحة السياسية, أما الأزمة الثانية فهي ناتجة عن انعدام المشاركة السياسية، والمتمثلة في أزمة الشرعية وهي تعبر عن الهوة الكبيرة التي حدثت جراء ذلك بين الدولة والشعب الجزائري، كما تعتبر أزمة الشرعية من أهم العوامل التي أدت بالدولة الجزائرية إلى الدخول في المرحلة التعددية بحثا عن شرعية جديدة تعوض

[1] – مسعود البلي, واقع السياسيات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها في التنمية المستدامة . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية,. كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة باتنة, 2009-2010, ص 165.

(الشرعية الثورية) والتي بدأت في التآكل تدريجيا على الساحة الوطنية، ما ترتب عنها عدة أزمات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وتناقص الروح الوطنية والولاء للدولة .

و أخيرا فإن من أخطر الأزمات التي تؤثر على النظام السياسي وعلى أمن واستقرار الوطن، هي أزمة الهوية فإذا لم تستطع الدولة احتواء هذه الاختلافات الثقافية في المجتمع الواحد، فإن ذلك سيؤدي إلى أزمة كبيرة قد تنتج عنها عواقب وخيمة .

و تعتبر الجزائر من أكثر الدول التي تعاني من هذه الأزمة وبشكل كبير، إذ أن المجتمع الجزائري وكذا نخبه مقسم إلى عدة اتجاهات وهي:

- اتجاه المعربين: والداعيين إلى الهوية الإسلامية العربية.
- المفرنسيين: الذين يدعون إلى الفرنكوفونية، ويعتبرون امتداد حضاريا وفكريا للثقافة الفرنسية ومساندين للحركة البربرية، ويحتل المفرنسون في الجزائر على المناصب العليا في هيكل إدارة الدولة، وهم مثل حركة البربرية يرفضون التعريب.
- البربر: الذين قاوموا بشدة نظام الأحادية الحزبية وطالبوا بقوة بهويتهم الامازيغية وضرورة الاعتراف بها بشكل رسمي، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال المظاهرات والإضرابات العارمة التي حدثت في جامعات الجزائر وتيزي وزو [1].

[1] – مسعود البلي, مرجع سابق, ص 166 .

المطلب الثاني : دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة .

بعدما كان دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح وفي ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية تحقق من خلالها التنمية المستدامة، حيث نجد أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جدهام و محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنتا بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل :إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، الكفاءة، الفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار كما أن هذه المؤسسات تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجي، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، كما تساهم المؤسسات الصغيرة في تنشيط استخدام الخامات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وإعادة استخدام الكثير من بواقي عمليات الإنتاج وفاقد التشغيل وهذا مما يعطي الفرصة لتقليل معدلات النفايات والبقايا التي تؤثر على المحيط، وتساهم أيضًا في تطوير استخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك

بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمؤسسات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية[1].

[1] – محمد الناصر مشري, دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة المصغرة في تحقيق تنمية محلية مستدامة, مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية علوم لتسير والعلوم التجارية, 2009-2011, ص95 .

المطلب الثالث: استخدام التكنولوجيا الحديثة .

حيث تم تخصيص 124 مليار دينار لمجال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال تشمل المحاور الآتية :

1. تنطوي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال قي مجال التعليم والبحث العلمي من خلال توفير أجهزة الكمبيوتر موصولة بخط انترنت, وتجهيز كافة المؤسسات الأكاديمية بشبكات محلية .
2. تحسين العناية الطبية في المناطق المحرومة والشبه المحرومة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف تقليص الفارق بين المواطنين والمتمركزين في مختلف المناطق في مجال الحصول على الرعاية الصحية.
3. تحسين التعليم في المناطق الريفية والشبه الريفية من اجل الوصول إلى نظام التعليم عن بعد يسمح للمناطق الريفية بالاطلاع على الوثائق البيداغوجية وحتى السمعية البصرية والمكتوبة .
4. إنشاء شبكة وطنية لتطوير الأنظمة المعلوماتية من اجل تقليص تبعية المعلوماتية وذلك بتجهيز 55 مؤسسة جامعية بمراكز إنتاج البرامج, كما يهدف محور تطوير المحتويات الالكترونية إلى :

- تدعيم الاهتمام بالسوق الجزائرية من طرف المستثمرين الأجانب .
- وضع إستراتيجية لمضاعفة استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال .
- مواصلة الحكومة في تدعيم الإصلاحات من اجل تطوير اقتصاد السوق .
- دعم التعاون الدولي والقاري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستفادة من الخبر الأجنبية على جميع الأصعدة [1].

[1] – يوسف ازروال, الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية, مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,. جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, 2008-2011, ص164 .

المبحث الثاني : دور الاستقرار السياسي في مجال التنمية المحلية خلال 199-2004.

المطلب الأول : الوئام المدني وأثاره على التنمية المحلية .

خرجت الجزائر من الانسداد الذي عاشته والحصار غير العلني الذي عانت منه قبل مرحلة الوئام المدني، وقال إن مشروع الوئام الوطني الذي رقى إلى سياسة المصالحة الوطنية جعل من الأمور جد واضحة وقلص الكثير من الخطر الذي يعيشه المواطن جراء ظاهرة العنف، حيث بعثت هناك حركية في قطاعات عديدة وحيوية دفعت إلى تطور وتنمية شاملة شهدتها البلاد خلال فترة العشر سنوات وفرت الكثير من مناصب الشغل.

وحسب قانون رقم 99-08 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1420الموافق 13يوليو سنة 1999، يتعلّق باستعادة الوئام المدني وما نصت عليه المادة الأولى والثانية من هذا القانون حيث يندرج هذا القانون في إطار الغاية السامية المتمثلة في استعادة الوئام المدني، ويهدف إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب ، الّذين يعبّرون عن إرادتهم في التوقف، بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية، بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح، على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع.

وللاستفادة من أحكام هذا القانون يجب على الأشخاص الذيه سبق ذكرهم بإشعار السلطات المختصّة بتوقفهم عن كلّ نشاط إرهابي والحضور أمامها, حيث يستفيدون وفقا للشّروط التي حدّدها هذا القانون، وحسب الحالة، من أحد التدابير الآتية : الإعفاء من المتابعات، الوضع رهن الإرجاء، تخفيف العقوبات[1].

ومضمون مانصت عليه هذه المواد بالإضافة إلى المواد الأخرى انه يعتبر قانون ساهم وبشكل كبير في عملية تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المحلية في تلك الفترة والتي كانت الجزائر تسعى للخروج

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, مرسوم رئاسي, الصادر عن رئيس الجمهورية , قانون رقم 99-08 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1420الموافق 13يوليو سنة 1999 المتعلق باستعادة الوئام المدني .

من مخلفات العشرية السوداء وكان لزاما عليها طرح هذا المشروع القانوني وذلك لكونه يضمن السلم والأمن للبلاد والاستقرار حيث سعت الجزائر ببرامجها التنموية إلى دمج هذه الفئة المتورطة في الأعمال الإرهابية والتخريب خلال تلك الفترة بإعطائهم الفرصة على نهج الإدماج في المجتمع المدني .

المطلب الثاني : الإنعاش الاقتصادي كصورة من صور لتنمية .

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة 2001-2004 ويتمحور حول الأنشطة موجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية و أخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل و المنشآت و لتحسين مستوى المعيشي، التنمية المحلية و لتنمية الموارد البشرية, و تطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني و على وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل و تحسين القدرة الشرائية, فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر و سياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي و ما بين الجهوي[1] .

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز.
- إعادة الاعتبار و صيانة البنى التحتية .
- مستوى نضج المشاريع .
- توفير الوسائل و قدرات الإنجاز، و لاسيما منها الوطنية .
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج و المستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

و في هذا الصدد، نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات:

أولا : دعم النشاطات الإنتاجية : 1. الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويتمحور حول البرنامج المرتبط ب :

- تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة المواد الواسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.

[1] – مسعود البلي, مرجع سابق, ص198.

• إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص

• حماية الأحواض المنحدرة و المصبات و توسيع مناصب شغل الريفي .

• حماية النظام البيئي الرعوي و تحسين العرض ألعلفي.

• مكافحة الفقر و التهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين, وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 ملياردج[1].

2. الصيد و الموارد المائية: بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحضى بالعناية المستحقة له, نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية.

إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (البناء، تصليح و صيانة البحرية...إلخ) و آخرا (التكييف، التقييم، التبريد و النقل...إلخ) للأنشطة الإنتاجية.

إن انجاز هذا البرنامج يتطلب اجراءات تأسيسية و هيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 و بواسطة آليات أخرى مناسبة, يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص ب:

• تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري, الوسيلة المفضلة لتشغيل و تنفيذ البرنامج .

• إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي, الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد و تربية المائيات .

• إدخال لإجراءات جبائية شبه جبائية وجمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين[2].

[1] – ياسمينة زونوح, إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر. مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, 2005-2006 ص176 .

[2] – المرجع نفسه , ص177.

ثانيا :التنمية المحلية و البشرية : 1.التنمية المحلية:

إن البرنامج المقترح و المقدر ب 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين, إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني .

ان المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية وبلدية) الماء (التطهير) و المحيط، و كذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار و رجوع السكان، و لاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب, يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية[1] .

2. التشغيل و الحماية الاجتماعية:

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل و الحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دج, و المتعلقة فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة.

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل 70.000منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة لتكلفة قدرها 7 ملايير دج. أما عن النشاط الاجتماعي يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا(7ملايير دج), إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3ملايير دج) واكتساب 500 حافلة للبلديات المحرومة (0.7 ملايير دج), واخيرا 3 ملايير دج ترمي الى تاطير سوق العمل .

[1] – مسعود البلي, مرجع سابق, ص199.

ثالثا: تنمية الموارد البشرية :

تقدر تكلفة البرنامج ب 90.3 ملياردج .تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، و كذلك لتقييم الإمكانيات و القدرات الموجودة (منشآت الصحة و التربية), كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية و التقنية و التي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي.

يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي: التكوين المهني 9.5 مليار دج, التعليم العالي 18.9 مليار دج, البحث العلمي 12.38 مليار دج.... الخ[1] .

[1] – مسعود البلي, مرجع سابق, ص199 .

المبحث الثالث : الصعوبات التي تواجه التنمية المحلية في الجزائر .

تتعدد الصعوبات التي تؤثر سلبا على النشاطات التنموية المحلية، بين هذه الصعوبات : صعوبات تنظيمية وتقنية وصعوبات مالية ويمكن رصد أهم هذه الصعوبات او المعوقات في مجموعة من النقاط .

المطلب الأول : صعوبات تنظيمية و تقنية .

إن الاهتمام بالتنمية المحلية مرتبط بفلسفة اللامركزية، حيث تكتسي هذه الاخيرة أهمية خاصة في الدول النامية لصعوبات متباينة، خاصة وأن الحكومات المركزية في الغالبية العظمى من الدول قد أخفقت في تقديم الخدمات العامة بفعالية وكفاءة، وأصبح التحول في مفهوم الحكم ضرورة تفرضها التغيرات المعاصرة التي يشهدها العالم، والتي تضع قيودا على مفهوم الحكومة، وتجعل من الضروري إعادة النظر في دورها بحيث يتسع نطاق هذا الدور من المستوى الرسمي ليشمل أطراف المجتمع الأخرى، وتعزيز دورها في عمليتي الحكم والإدارة، ويتمثل هذا التحول في ظهور مفهوم يعرف في الأدبيات الغربية باسم أسلوب الحكم, وتعتبر اللامركزية من أهم قضايا أسلوب الحكم على أساس أنها – خاصة المستوى المحلي– توفر الفرص لمواءمة الخدمات العامة مع المطالب والتفصيلات المحلية، ولبناء حكم أكثر تجاوبا وخضوعا للمساءلة من أسفل، وهو ما يتم التعبير عنه بأسلوب الحكم المحلي الرشيد, كما أنا تعتبر الأسلوب الأمثل الذي يسمح بتوزيع المهام بين الدولة والجماعات المحلية، وهي التي تساهم في توسيع قواعد الديمقراطية المحلية أين تكون مشاركة المواطنين فعلية، وهذا لا يكون إل بوجود ميكانيزمات التمثيل السياسي التي تشعر المواطن بانتمائه الفعلي للدولة وبالتالي يعمل على المشاركة في تنميتها وتقدمها، و لكن الواقع يظهر احتكار السلطات المركزية لعملية صنع القرار مما يؤدي إلى تقليص دور الجماعات المحلية في عملية اتخاذ القرار ويبرز هذا من خلال عمليات التخطيط التي تتكفل بالمصالح المركزية مع استبعاد مشاركة الجماعات المحلية، ومن بين هذه العمليات نذكر المشاريع الوطنية الكبرى التي تفرض الدائرة المركزية تجسيدها على إقليم ولاية معينة، وكذا المخططات البلدية للتنمية التي يحدد

محتواها على المستوى المركزي مما أفقدها أهميتها وأفرغها من محتواها, من هنا نلمس ضعف لامركزية التخطيط مما يستدعي إعادة التفكير في التكريس الفعلي لسياسة اللامركزية على اعتبار أنها الوسيلة التي تضمن استقلالية الجماعات المحلية[1].

- **ضعف الموارد البشرية :**

تشكل الوسائل البشرية أحد الشروط المسبقة الهامة ورهانا حاسما يسمح للجماعات الإقليمية بالارتقاء إلى مستوى المهام الجديدة التي يفرضها اقتصاد السوق، وهذا من خلال السعي إل رفع عدد الأعوان التقنيين المؤهلين بشكل معتبر،كما يعتبر تسيير الموارد البشرية من أهم العوامل التي تؤثر على نجاعة وفعالية عمل أي هيئة عمومية، إذ يعتبر العنصر البشري أساس أي عمل يراد له النجاح فهو المكلف بتقديم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها، وعليه فان أي هيئة ومهما كانت طبيعتها لا يمكن أن تصل إلى تحقيق أهدافها إلا بالاعتماد على قاعدة بشرية تتمتع بالمؤهلات العلمية والمهنية التي تمكنها من أداء مهامها بصفة فعالة[2] .

[1] – عبد القادر حسين, الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية , مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية,. كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة تلمسان , 2011–2012, ص175 .

[2] – عبد القادر حسين , مرجع سابق, ص176 .

المطلب الثاني :الصعوبات المالية

إن النشاطات الأساسية للجماعات الإقليمية لا تتم إلا عن طريق ركائز مالية والتي تتجسد في الميزانية كون أن أي حركة إدارية لا بد أن يقابلها تقييد مالي في الميزانية حيث هي تعبير عن سياسة تنموية محلية كونها تدخل في إطار سياسة عامة تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية تتعلق باستخدام واستغلال الموارد المالية ويدخل كل ذلك في إطار ما يعرف بالمالية المحلية والتي تحتل في الوقت الراهن صدارة التفكير الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي اعتمدت اقتصاد السوق، كما تعتبر طرفا رئيسيا في المالية العامة للدولة، تتسم بالتقييد حيث لا تستفيد إلا من دخل مطابق للنفقة ومن جباية تخصص الدولة لنفسها الصحة الأكبر منها، و من بين أبرز الأسباب التي تحد من الموارد المالية للجماعات الإقليمية نجد:

تبعية النظام الضريبي المحلي للدولة :إن القيود المفروضة على المالية المحلية من مقتضيات الوصاية التي تمارسها الإدارة المركزية ومصالحها غير الممركزة، تحديد معدلات الضرائب من طرف الدولة وتحصيلها أيضا من طرف أجهزة الدولة ممثلة في مصالح الضرائب، كلها عوامل تقر بتبعية النظام الضريبي المحلي للدولة، وتفسر عدم قدرة البلديات على التحكم في ماليتها, تتكون مالية الجماعات المحلية من مدا خيل ضريبية ومدا خيل الممتلكات، فبالنسبة للنوع الأول أي المداخيل الضريبية، لا يمكنها حتى المشاركة في تعيين أو تحديد النسبة للاستفادة من هذه الضرائب، حيث هو من اختصاص المشرع والقانون، ولكن على اعتبار أن النظام الجبائي هو الدعامة الأساسية للاقتصاد على مستوى العالم، فان توحيد الجباية بصفة مطلقة وعلى كل الجماعات المحلية ينتج عنه آثار سلبية على الجماعات الفقيرة، ومن اختصاص الدولة أيضا توزيع المداخيل الجنائية وهذه المهمة لا تستند إلى معايير موضوعية محددة، فتوزيعها تقديري يتماشى ومصالحها، فلو أخذت بالمعيار الموضوعي الذي يستند على حقائق جغرافية، سكانية، اقتصادية، اجتماعية ... الخ عنده يكون مجال تحريكها ضيق لتحقيق مصالحها

على حساب الجماعات المحلية، وبالتالي أصبح هناك تبعية الجماعات المحلية للدولة في مجال الإيرادات الجنائية، أما بالنسبة للنوع الثاني وهو الموارد الناتجة عن الممتلكات فتبقى ضعيفة جدا وشبه منعدمة، وهذا راجع خصوصا إل انحطاط قيمة الأملاك مع استمرارية التبعية ماليا للدولة، ما أثر سلبا على تجسيد الاستقلالية المالية، فضعف مالية الجماعات المحلية خلف ضعفا في مجال التدخل ما نتج عنه تسجيل تدهور وانخفاض في عائدات الأملاك، وذلك راجع إلى المشاكل التي يعرفها تسيير الأملاك من طرف الجماعات المحلية كالإهمال الكبير وعدم الاستغلال الأمثل للممتلكات وعدم القدرة على تثمين وتحسين المداخيل بالرغم من الحث على ضرورة إعادة وصيانة هذه الممتلكات وتسييرها بالطرق السليمة وبأكثر عقلانية لضمان مداخيل من شأنا معالجة جزء من المشاكل الكثيرة التي تعاني منها الجماعات المحلية وعلى وجه الخصوص مسألة التمويل المحلي [1].

الغش والتهرب الضريبي : التهرب الضريبي هو كل فعل مكلف للضريبة يهدف إل التخلص من دفعها باستعمال شتى الوسائل، فالتهرب إذا هو عدم دفع الضريبة أصلا، أما الغش الجنائي فهو التحايل على إدارة الضرائب لدفع ضريبة قليلة وهذا بعدم التصريح برقم الأعمال، ومن العوامل الموضوعية المساعدة على الغش الجبائي المحيط الاجتماعي والاقتصادي، مثل انتشار السوق السوداء، أساليب التسيير المتبعة من طرف إدارة الضرائب، انعدام النجاعة والفعالية في تأسيس وتحصيل الضريبة بالإضافة إلى ضخامة التشريع الضريبي والتغييرات السريعة والعديدة التي يتعرض لها، أما العوامل الذاتية فتتمثل في انعدام الحس المدني بحيث أصبح من يدفع ضريبة أقل مفخرة له، ومن يدفع أكثر يعتبرها اهانة وعقوبة لحقت به، ونتيجة للتهرب والغش الضريبي تخسر الخزينة العمومية سنويا العشرات من ملايير الدينارات، كان من الجدر أن تستغل في مجال التنمية المحلية

[1] – عبد القادر حسين , مرجع سابق, ص 177 .

وتأمين الجماعات المحلية في العجز، كما يعاب على أجهزة الجباية، عدم قدرتها في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة و نقص الكفاءة من جهة أخرى إل جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية, إضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي تعيق تجسيد التنمية المحلية كعدم التحكم في النفقات حيث يفسر عجز الميزانية المحلية بعدم نمو مواردها ونفقاتها بشكل متناسق، إذ أن النفقات تزيد بنسب تفوق الزيادة في الموارد، كل هذا يظهر جملة من الاختلالات التي تميز واقع التنمية المحلية [1].

[1] – عبد القادر حسين , مرجع سابق, ص 178 .

الفصل الثالث :

دور الاستقرار السياسي في التنمية المحلية بولاية ورقلة .

توطئة :

شمل برنامج الجنوب الكبير العديد من المناطق الجنوبية بالجزائر ومست بذلك ولاية ورقلة وفي هذا الفصل بعنوان دور الاستقرار السياسي في تجسيد التنمية المحلية في ولآية ورقلة خصصنا هذه الدراسة التطبيقية على الولاية بحيث سنقوم في المبحث الأول تعريف بالولاية وذلك في ثلاث مطالب الأول بعنوان التعريف الجغرافي لولاية ورقلة والمطالب الثاني التعريف السياسي و الإداري والمطالب الثالث التعريف الاقتصادي و التنموي, المبحث الثاني بعنوان ولاية ورقلة كوسيلة لتحقيق التنمية المحلية وفي هذا المبحث تم دراسة قطاع الموارد المائية بالولاية واهم انجازاتها, حيث جاء في المطلب الأول مديرية الموارد المائية وهيكلها التنظيمي, إما المطلب الثاني يقوم تحت عنوان انجازات قطاع الموارد المائية خلال فترة (2007 – 2012) , إما فيما يخص المطلب الثالث قدرات قطاع الموارد المائية في ولاية ورقلة بالأرقام والذي يقوم على مجموعة من الجداول التي توضح انجازات الفعلية لهذا القطاع.

المبحث الأول : تعريف ولاية ورقلة .

هي أحد أهم الولايات الجزائرية لامتدادها التاريخي فهي أحد أهم المدن في أول دولة إسلامية في المغرب العربي "(الدولة الرستمية)" وكانت المدينة وقتها تسمى "واركلان" لتتغير لكنة نطقها بالبربرية الآن بـ"وارجلان"أي بمعنى واد العبيد بالبربرية لما لها من سيطرة في تجارة العبيد قديما حيث جمع سكانها الذين عمرو مدينة "سدراته" أحد قصورها الصحراوية ثروة كبيرة من خلال الخط التجاري الذي نشطوه مع أفريقيا العميقة، وثانيا لانها مصدر الثروة البترولية للجزائر وسميت مدينة ورقلة حديثا والتي سكنت منذ فجر التاريخ وشكلت العاصمة الإقليمية للجنوب الشرقي منذ الفترة العثمانية, وسميت ولاية الواحات إبان الاستقلال .

المطلب الأول : التعريف الجغرافي لولاية ورقلة .

ورقلة مدينة صحراوية ؛ تقع في جنوب الشرقي من الجمهورية الجزائرية وهي عاصمة لولاية متسعة الإطراف تحمل رقم 30 في التقسيم الإداري الجزائري , تحد ولاية ورقلة من الشرق ولاية وادي سوف ؛ من الغرب ولاية غرا دية, من الجنوب ولايتي ايليزي وتامنراست ؛ ولها حدود دولية مع كل من تونس الجماهيرية الليبية ؛ تتربع الولاية على مساحة تقارب 163233 كم مربع, وتبعد عن الجزائر العاصمة حوالي 900 كيلومتر , حيت تضم 09 دوائر و 21 بلدية.

حوض ورقلة : يقع حوض ورقلة في الجنوب الشرقي للجزائر وهو جزء من المنخفض الصحراوي الكبير، يبلغ طوله 30 كلم، وعرضه يتراوح بين 12 و 18 كلم. وارتفاعه بين 103 و 150 م فوق مستوى سطح البحر، يمتد بين هضبتين، الأولى تحّده من الغرب، ارتفاعها 230 م، والثانية من الشرق بارتفاع يناهز 160م, وهي متصلة برمال العرق الشرقي الكبير.

واحة ورقلة : ورقلة واحة رائعة الجمال، تحيط بساتين النخيل بالمدينة القديمة (القصر العتيق)، تعتبر ورقلة هبة وادي مية بفضل مجاريه الباطنية التي توفّر مياه جوفية هائلة, و قد عرفت وادي ميّة أهمية كبيرة جدا منذ القدم .

يعتبر مناخ منطقة ورقلة، صحراوي جاف، ودرجات الحرارة بها مرتفعة صيفا حيث تتجاوز (41°) في المتوسط، وتنخفض شتاء ،و لاسيما أثناء الليل، فالمناخ هنا قاري يتميز بفوارق حرارية،(يومية وفصلية) معتبرة، تصل إلى حدود (30°)مئوية, و يتميز كذلك بندرة الأمطار (49 مم) في المتوسط وهي كغيرها من المناطق الصحراوية، تفتقر للغطاء النباتي الطبيعي، ولكنها بالمقابل غنية ببساتين النخيل ،فهي واحة بديعة المناظر, تهب على ورقلة عواصف رملية موسمية بين شهري (فبراير وأفريل)،و تبلغ ذروتها في شهر مارس، وغالبا ما تتسبب في خسائر فادحة تصيب الزرع والماشية، ويبدأ الجو في التحسن ابتدأ من شهر سبتمبر عندما يتغير اتجاه الرياح ،لتصبح شمالية شرقية، وهي معروفة محليا باسم (البحري)، وهي غالبا ما تكون محملة بشيء من الرطوبة فتعمل على تلطيف الجو ولاسيما ليلا. ويرحب سكان المنطقة كثيرا بهذه الرياح فهي تساعد على تلقيح أشجار نخيلهم، كما يرحبون بالحرارة أثناء النهار لكونها عاملا أساسيا في نضج تمارها[1].

[1] – ولاية ورقلة , www. Wilaya-ouargla.dz . 18 – 05 – 2013 , الساعة 08:05 .

الشكل رقم 1 : موقع ولاية ورقلة في خريطة الجزائر .

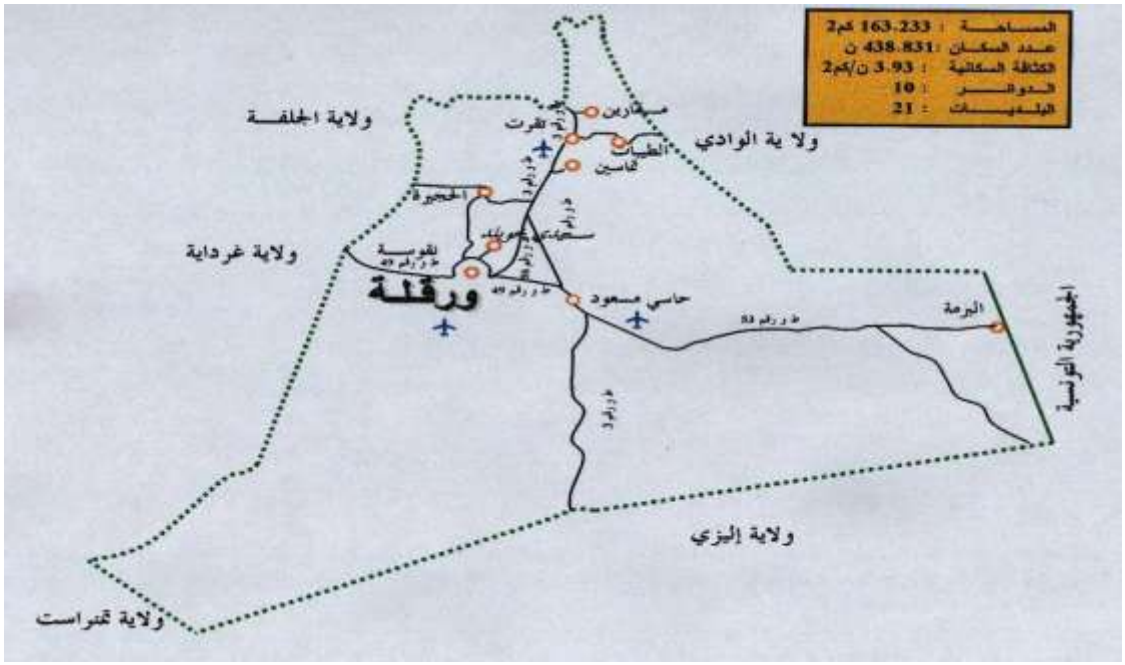

الشكل رقم 2 : خريطة ولاية ورقلة

المطلب الثاني : التعريف السياسي والإداري .

تعرف الولاية في القانون رقم 12-08 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية بأنها جماعة إقليمية للدولة ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المستقلة و هي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة و تشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية و الدولة", و تساهم مع الدولة في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حماية البيئة و كذا حماية و ترقية و تحسين الإطار المعيشي للمواطنين و تتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.

ولاية ورقلة ولاية عريقة ضبطت تقسيمها الإداري سنة 1984 بمقتضى القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير 1984 وهي اليوم تشمل 10 دوائر و 21 بلدية وتضم الولاية هيئتان لها, والمتمثلة في الوالي ومجلس منتخب يسمى المجلس الشعبي ألولائي, ولكل هيئة دور فعال في تسير الولاية ككل [1] .

1/ الوالي كهيئة تابعة للولاية : يعتبر الوالي الممثل الرسمي للحكومة والوزارات على مستوى الولاية, وهو شخص معين من طرف رئيس الجمهورية ؛كما يعتبر الوالي هو الأمر بالصرف عندما يتصرف لحساب ولايته , ويعتبر الوالى سلطة ممثل لدولة ؛ وله سلطة باسم ولايته

2/ المجلس الشعبي ألولائي :

يعتبر المجلس الشعبي ألولائي كهيئة تابعة للولاية , وهو يمثل القاعدة اللامركزية ومكان مشاركة الموطنين في تسيير الشؤون العمومية .

[1] – تقرير تربص : التوظيف في مديرية الإدارة المحلية ولاية ورقلة, مديرية الإدارة المحلية مقر الولاية, 25-12-2012, الساعة 25: 14 .

- تعريفه :

هو هيئة منتخبة لمدة خمسة سنوات ؛ يحدد عدد أعضائه تبعا لعدد السكان, إذ يتراوح العدد ما بين 35 و55 عضوا .

- اختصاصات المجلس : تحدد اختصاصات المجلس الشعبي ألولائي من خلال القانون رقم 90-09 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق ل 7 أفريل 1990 ؛ يتعلق بالولاية, وبالضبط في المواد رقم 55-56-57 منه والمتمثلة في :

-يعالج المجلس الشعبي ألولائي جميع الشؤون التابعة لاختصاصاته عن طريق المداولة .

-تقديم الآراء التي تقتضيها القوانين والتنظيمات, كما يمكنه زيادة على ذلك أن يقدم الاقتراحات أو الملاحظات الخاصة بشؤون الولاية والتي يرسلها الوالي للوزير المختص مرفقه برأيه, وهذا في اجل أقصاه 40 يوم .

-يمكنه أن يحدد في أي وقت لجنة تحقيق حول القضايا المرتبطة بتسيير وتنمية الولاية , وكأهم نقطة, يقوم المجلس الشعبي ألولائي بدراسة ميزانية الولاية, ومناقشتها والمصادقة عليها بعد توزيعها حسب القطاعات [1].

[1] – تقرير تربص : التوظيف في مديرية الإدارة المحلية ولاية ورقلة, مديرية الإدارة المحلية مقر الولاية, 25-12-2012, الساعة 25: 14 .

المطلب الثالث : التعريف الاقتصادي و التنموي .

تتوفر الولاية على مقومات هامة مكنتها من تبؤ مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري ، سواء تعلق الأمر بالصناعة خاصة البترولية منها أو الزراعة أو السياحة أو حتى الخدمات التي تعد أفقا تنمويا واعدا تشهده المنطقة مؤخرا:

أ. الزراعة و القطاع الفلاحي: إن وفرة المياه بولاية ورقلة مكنتها من انتعاش الفلاحة الصحراوية وعلى رأسها زراعة النخيل التي تمثل (90%) الموزعة على منطقتين حوض ورقلة ووادي ريغ ؛ حيث تمثل واحات النخيل ثروة وطنية اقتصادية هامة تعتمد أساسا على نظام صرف مياه السقي عبر العديد من القنوات الثانوية والرئيسية ، ناهيك عن كونها مكسب هام للحفاظ على التوازن البيئي لهذه الثروة .

ب. الصناعة في ورقلة : ورقلة القلب النابض للاقتصاد الجزائري بفضل حقول الذهب الأسود التي تنتشر عبر بلدياتها خاصة : الآبار البترولية بحاسي مسعود, حقول البرمة.

ج. الخدمات و قطاع السياحة: تعتبر ورقلة جوهرة الواحات و عاصمتها بالنظر للزخم الثقافي و الحضاري بالمنطقة [1] .

[1] - ولاية ورقلة , www. Wilaya-ouargla.dz . 18 - 05 - 2013 , الساعة 08:05 .

المبحث الثاني: ولاية ورقلة وبلدياتها كوسيلة لتحقيق التنمية المحلية (دراسة لقطاع الموارد المائية) .

المطلب الأول : مديرية الموارد المائية وهيكلها التنظيمي .

تشرف مديرية الموارد المائية على قطاع الري و الموارد المائية بالولاية ، حيث يحدد قواعد تنظيمها و عملها المرسوم التنفيذي رقم 02-187 المؤرخ في 26 ماي 2002 المعدل و المتمم .

بحيث تقوم هذه المديرية على مجموعة من المهام والاهداف ويمكن حصرها في النقاط التالية :

- السهر على تطبيق التنظيم في مجال الموارد المائية و الحفاظ عليها ، صيانتها و حمايتها .

- السهر على تطبيق و متابعة تنفيذ التنظيم في مجال تطوير المنشآت الخاصة بالتزويد بالمياه الصالحة للشرب و التطهير و الري و تهيئتها و استغلالها و صيانتها.

- جمع و تحليل البيانات الضرورية لإعداد الحصائل الختامية لبرامج التزويد بمياه الشرب و التطهير و الري الفلاحي أو الصناعي .

وفيما يخص جانب الهيكل التنظيمي للمديرية الموارد المائية لولاية ورقلة حيث تضم أربعة (4) مصالح وهي: - مصلحة تعبئة الموارد المائية و التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

- مصلحة التطهير.

- مصلحة الري الفلاحي.

- مصلحة إدارة الوسائل.

بالإضافة إلى 10 أقسام فرعية للري بالولاية على مستوى دوائر: ورقلة ، تقرت ، المقارين ، تماسين ، الطيبات ، حاسي مسعود ، سيدي خويلد ، أنقوسة ، البرمة ، الحجيرة .

وفـــــرت ولاية ورقلة منشآت هامة في مجال الري و الموارد المائية ، ناهيك عن الثروة المائية الطبيعية التي تختزنها واحاتها عبر مختلف بلديات الولاية خاصة فيمـــــا يتعلق بـ:

- منشآت تخزين المياه (الخزانات) و طاقات استيعابها.
- الاستهلاك الأسري للماء الشروب حسب البلديات.
- شبكة مياه الشرب و التطهير .
- وضعية الآبار الألبيانية.
- توزيع استعمال المياه [1].

[1] - واقع قطاع الري و الموارد المائية بالولاية, http://www.wilaya-ouargla.dz . 2013/04/23, الساعة 12:34.

المطلب الثاني : انجازات قطاع الموارد المائية خلال فترة (2007 – 2012) .

- حشد الموارد المائية و التزويد بالمياه الصالحة للشرب: لتحقيق استغلال أمثل للثروة المائية عكفت المديرية على انجاز ما يلي:

– إنجاز شبكات المياه الصالحة للشرب من نوع بولتلان PEHD بأقطار مختلفة من 40 إلى 160مم على طول 13363م/ط أي بنسبة 96% .

– انجاز قناة الجر بقطر 160مم من نوع بلاستيك PVC على طول 984 م/ط.

– انجاز شبكة الاستعمال المنزلي لأقطار من 100 إلى 300 مم على طول 6263 م.ط .

– تدعيم التزويد بالمياه الصالحة للشرب بدائرة الطيبات من البئر الألبياني إلى مفترق الطرق على مسافة 220 م/ ط.

– انجاز خزان مائي سعة 500 م3 بالطيبات.

– انجاز خزان مائي سعة 500 م3 ببن ناصر.

– انجاز قناة الجر ببن ناصر قطر 400 مم على مسافة 300 م/ط.

– انجاز قناة الجر بالطيبات قطر 400 مم على مسافة 1500 م/ ط .

بالإضافة إلى العديد من الانجازات والمشاريع التي قدمت قفزة نوعية وتقدما ملحوظا في هذا المجال, و من المنتظر أن تحقق هذه الانجازات نتائج هامة في مجال استغلال الثروة المائية و الحفاظ عليها عبر مختلف بلديات الولاية.

- الصــرف الصحــي: في مجال الصرف الصحي و التطهير شهد القطاع عدة انجازات ايضا هامة منها:

– توسيع شبكة التطهير للصرف الصحي بأحياء الطيبات وسط على مسافة 5000 م/ط ببلدية الطيبات.

–إعادة الاعتبار لشبكة التطهير على مسافة 2080 م/ط ببلدية الطيبات.

– انجاز شبكة التطهير لحي خبنة الصحن ببلدية الطيبات على مسافة 3000 م/ط.

– انجاز شبكة التطهير لحي الخبنة العالية ببلدية الطيبات على مسافة 3000 م/ط.

– انجاز شبكة التطهير لحي بئر العسل ببلدية الطيبات على مسافة 2500 م/ط.

– انجاز قنوات الدفع الرئيسية ببلدية بن ناصر على مسافة 6600 م/ط.

– تطهير بلدية بن ناصر الشطر الثاني على مسافة 12000 م/ط.

– انجاز محطة الدفع و المجمع الرئيسي للصرف الصحي ببلدية المنقر.

– تطهير ببلدية المنقر على مسافة 3000 م/ ط.

– إعادة تأهيل محطات الرفع و الضخ عبر ولاية ورقلة.

– دراسة المخطط التوجيهي و محاربة ظاهرة صعود المياه لثلاث بلديات بدائرة الطيبات.

– إعادة الاعتبار وتوسيع شبكة الصرف الصحي بأنقوسة على مسافة 625,00 مط ببلدية الطيبات.

– الصرف الصحي بأنقوسة على مسافة 30,50 م/ط [1].

[1] – واقع قطاع الري و الموارد المائية بالولاية, http://www.wilaya-ouargla.dz . 2013/04/23, الساعة 12:34.

المطلب الثالث : قدرات قطاع الموارد المائية في ولاية ورقلة بالأرقام .

و فيما يلي مجموعة من الجداول المبينة والتي توضح قدرات وطاقات قطاع الموارد المائية في الولاية بمختلف بلدياتها حسب مخازن كل بلدية وكيفية توزيع استعمال المياه حسب مختلف البلديات المنطقة .

- الجدول رقم 01 يوضح منشآت تخزين المياه(الخزانات) و طاقات استيعابها خلال 2012/12/31 :

البلدية	الخزانات الموجودة	
	العدد	السعة (م3)
ورقلة	19	18.300
الرويسات	02	1.250
سيدي خويلد	04	1.300
عين البيضاء	01	500
حاسي بن عبد الله	02	700
انقوسة	07	1.830
حاسي مسعود	06	6.000
البرمة	02	450
الحجيرة	06	2.740

العالية	04	1.560
تماسين	01	300
بلدة اعمر	03	580
تقرت	05	10.000
النزلة	02	350
تبسبست	01	1.500
الزاوية العابدية	01	750
مقارين	03	1.050
سيدي سليمان	03	1.050
الطيبات	03	1.200
بن ناصر	01	500
منقر	03	450
المجموع	79	52.360

- الجدول رقم 02 يوضح توزيع استعمال المياه حسب البلديات خلال 2011 / 12 / 31 :

البلدية	السعة ل/ثانية	ماء السقي ل/ثا	الماء المخصص لصناعة ل/ثا	ماء الشرب ل/ثا
ورقلة	4.305	1.504	50	115
الرويسات	1.279	648	25	606
سيدي خويلد	332	275	-	57
عين البيضاء	1.300	1.195	-	105
حاسي بن عبد الله	1.025	990	-	35
أنقوسة	2.091	1.774	23	294
حاسي مسعود	996,5	442	152,32	420,18
البرمة	112	12	-	100
الحجيرة	642	514	10	118
العالية	223	160	-	63
تماسين	2.040	1.930	35	75

بلدة أعمر	1.550	1.350	20	160
تقرت	633	417	176	40
النزلة	2.246	1.480	108	658
تبسبست	800	780	-	20
الزاوية العابدية	1.105	1.065	20	20
مقارين	1.426	1.311	25	90
سيدي سليمان	1.614,79	1.524	-	90,79
الطيبات	224	16	-	268,8
بن ناصر	152	112	-	281
منقر	205	255	-	116
المجموع	24.301,29	17.754	644,32	3.733,77

الخاتمة

إن ظاهرة الاستقرار السياسي تعتبر وليدة الفكر السياسي الغربي, حيث شغلت أدهان العديد من المفكرين والمحللين حيث تداربة الأفكار والرؤى المختلفة لدراسة هذه الظاهرة, لكن وبعد الحرب العالمية الثانية واشتداد التنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي هذا ما زاد الاهتمام بهذه الظاهرة مما أدى إلى إيجاد تعريف ومفاهيم إجرائية لها وذلك بأنها قدرة اشباعية والتفاوت بين توزيع الثرواة داخل المجتمع , وقد تم التركيز على هذه المفاهيم خاصة في أدبيات السياسية المقارنة باعتبارها قدرة النظام على الحفاظ على ذاته واستمراريته والتفاعل مع المتغيرات الحاصلة وإحداث تنمية شاملة في المجتمع, ونضرا لأهمية موضوع التنمية وخاصةً في المجتمع المحلي, وقد عرفت ظاهرة التنمية ومدى ارتباطها باستقرار النظام السياسي, وقد عرفت التنمية المحلية بأنها تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات فعالة تمس الجانب المادي، في جوهر التنمية هو قدرة المجتمع على أيجاد حلول لمشكلاته كما أنها نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية شاملة للمجتمع ككل.

ولعل التحول الديمقراطي الذي مس العديد من الدول في جميع أنحاء العالم حيث شهدت الكثير من الدول تحول خاصة الاشتراكية تحولا في أنماط الحكم وتوجها جديدا في التسيير ومنها الجزائر والتي تبنت خيار الديمقراطي بمفهومه الليبرالي القائم على التعددية والحرية والرأسمالي.

لقد لاحظنا أن سياسات الدولة تتجه نحو تعزيز وتكريس الاستقرار السياسي من خلال البرامج والمشاريع التنموية في المجتمع المحلي, وعرفت الجزائر في العشرين سنة الأخيرة سياسات وبرامج تهدف إلى النهوض بالقطاع الاقتصادي واظفاء طابع الرضا على الطابع السياسي .

كإجابة على فرضيات الدراسة التي تبرز مساهمة استقرر النظام السياسي في تنمية المجتمع المحلي في الجزائر ومدى حركية المشاريع التنموية وضمان مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية .

إن انفتاح الجزائر على الديمقراطية ساعد وبشكل كبير على دعم حريات التعبير لكن كان من الصعب تجسيد مبادئ الديمقراطية في ضل بيئة مجتمعية مختلفة ومع وجود ظروف صعبت من عملية التحول الديمقراطي ودخول الجزائر في العشرية السوداء التي كلفت خسائر على مستوى الروحي والمادي, ومع فترة 2004/1999 فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة في عهدته الأولى وبمشاريعه التي دعمت وبشكل كبير في تخطي تلك الفترة العصيب وذلك باقتراح مشروع الوئام المدني بغرض إيجاد نوع من الاستقرار وضمان الامن خيث نجح وبشكل كبير ماجعله يحضى بدعم الجماهير, وكذلك دعم التنمية والانفتاح الاقتصادي ودعم مشروع الإنعاش الاقتصادي ودعم الجنوب بمشاريع تدفع عجلة التنمية بهذه الولايات, وكانت الدراسة المخصصة في ولاية ورقلة في فترة 2011/2006 التي شملت بلديات الولاية وذلك من خلال التركيز على قطاع الموارد المائية بالولاية الذي يعتبر كمورد مهم في التنمية بالمنطقة .

قائمة المراجع

الوثائق الرسمية :

أ – الدساتير :

01 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, دستور 23 فيفري 1989 .

02 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, دستور 16 نوفمبر 1996 .

ب – القوانين :

01 – القانون رقم قانون رقم 99-08 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1420الموافق 13يولي سنة 1999 المتعلق باستعادة الوئام المدني .

المقالات :

01 – نايف حاج يوسف رائد , محددات الاستقرار السياسي . الموقع الرئيسي لحوار التمدن ,العدد: 6805, 2009 .

الملتقيات والندوات العلمية :

01 – جامعة محمد خيضر بسكرة, (كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية), الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي. 10-11 ديسمبر 2005 .

02 – جامعة قاصدي مرباح ورقلة, (كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية, قسم العلوم السياسية), الملتقى الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في صل العولمة والمجتمع المعلومات , حالة الجزائر, 5- 6 ماي 2009 .

رسائل وأطروحات الجامعية :

01 – احمد اسماعيل اسراء, تاثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991-2007. رسالة ماجيستير , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية, جامعة القاهرة , 2007.

02 – احمد لوثاه مريم, مقومات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة للعوامل والمحددات الخارجية والداخلية) , أطروحة دكتوراه. كلية الاقتصاد و العلوم السياسية , قسم العلوم السياسية , جامعة القاهرة ,1991

03 – الشرياني محمد علي عمير , العمالة الوافدة للاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة 1990-199. رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية , جامعة القاهرة, 2002 .

04- البلي مسعود, واقع السياسيات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها في التنمية المستدامة . مذكرة مكملة لنيل شهادة الم اجيستير في العلوم السياسية ., كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية, جامعة باتنة, 2009-2010 .

05 – الناصر مشري محمد , دور المؤساسات المتوسطة والصغيرة المصغرة في تحقيق تنمية محلية مستدامة, مذكرة مكملة لنيل شهادة الم اجيستير في العلوم الاقتصادية ., كلية العلوم الاقتصادية علوم لتسير والعلوم التجارية, 2009-2011.

06 – ازروال يوسف, الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية, مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,. جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, 2008–2011 .

07 – غريبي احمد, أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر . محاضرة, مجلة البحوث والدراسات العلمية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة المدية, 2010 .

08 – محمد الطاهر عزيز, آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية . رسالة ماجيستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم الحقوق, جامعة ورقلة, 2009 .

09 – معاوي وفاء, الحكم المحلي الرشيد كالية لتنمية المحلية في الجزائر . رسالة ماجيستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة باتنة, 2010 .

10 – زونوح ياسمينة, إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر. مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, 2005–2006 ص176 .

11 – حسين عبد القادر, الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية , مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية,. كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة تلمسان , 2011–2012 .

12 – عبد اللاوي عبد السلام, دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر. مكملة لنيل شهادة ماجيستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,. كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية, جامعة ورقلة, 2010–2011 .

التقارير :

01 - تقرير تربص : التوظيف في مديرية الإدارة المحلية ولاية ورقلة, مديرية الإدارة المحلية مقر الولاية, 25-12-2012, الساعة 25: 14 .

المواقع الالكترونية :

01 – طاهر الخلاني, عوامل التنمية المحلية . www.abahe.co.uk, 16- 02- 2013, ساعة الدخول : 11:40 .

02 - محمد عدنان وديع , التنمية و مؤشرات التنمية واستراتيجيات التنمية , www.sef.ps, 10- 01- 2013. ساعة الدخول : 22:10.

03 - واقع قطاع الري و الموارد المائية بالولاية , http://www.wilaya-ouargla.dz.

23 - 04- 2013, الساعة 12:34.

04 - ولاية ورقلة , www. Wilaya-ouargla.dz . 18 - 05 - 2013 , الساعة 08:05 .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	-ب-
الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للاستقرار السياسي والتنمية المحلية.	
المبحث الأول: تأصيل مفهوم الاستقرار السياسي .	**04**
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي .	04
المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار السياسي في أدبيات السياسية المقارنة .	07
المطلب الثالث: أبعاد دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي .	08
المطلب الرابع: محددات الاستقرار السياسي .	12
المطلب الخامس: مؤشرات الاستقرار السياسي .	15
المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية وواقعها في الجزائر .	**19**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية .	19
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية .	21
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التنمية المحلية .	23
المطلب الرابع: مؤشرات التنمية المحلية .	25
المطلب الخامس: مظاهر التنمية المحلية .	27
الفصل الثاني: كيفية مساهمة الاستقرار السياسي في التنمية المحلية بالجزائر.	
المبحث الأول: مؤشرات التنمية المحلية في الجزائر خلال1999/2004.	**31**
المطلب الأول: الانفتاح السياسي والاقتصادي .	31
المطلب الثاني: دعم المؤسسات المتوسطة والصغير المصغرة .	35

المطلب الثالث: استخدام التكنولوجيا الحديثة .	37
المبحث الثاني: دور الاستقرار السياسي في مجال التنمية المحلية 2004/1999 .	**38**
المطلب الأول: قانون الوئام المدني وأثره على التنمية المحلية .	38
المطلب الثاني: الإنعاش الاقتصادي كصورة من صور التنمية المحلية .	40
المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه التنمية المحلية في الجزائر .	**44**
المطلب الأول: الصعوبات التنظيمية والتقنية .	44
المطلب الثاني: الصعوبات المالية .	46
فصل تطبيقي: دور الاستقرار السياسي في تجسيد التنمية المحلية في ولاية ورقلة .	
المبحث الأول: تعريف ولاية ورقلة .	52
المطلب الأول: التعريف الجغرافي .	52
المطلب الثاني: التعريف السياسي والإداري .	55
المطلب الثالث: التعريف الاقتصادي والتنموي .	57
المبحث الثاني: ولاية ورقلة كوسيلة لتحقيق التنمية المحلية (دراسة لقطاع الموارد المائية) .	58
المطلب الأول: مديرية الموارد المائية وهيكلها التنظيمي .	58
المطلب الثاني: انجازات قطاع الموارد المائية خلال فترة (2007 – 2012) .	60
المطلب الثالث: قدرات قطاع الموارد المائية في ولاية ورقلة بالأرقام .	62
الخاتمة .	67
فهرس الموضوعات .	69
فهرس الأشكال.	71
فهرس الجداول .	72
قائمة المراجع .	

قائمة الاشكال

الموضوع	الصفحة
الشكل رقم 1 : موقع ولاية ورقلة في خريطة الجزائر .	54
الشكل رقم 2 : خريطة ولاية ورقلة .	

قائمة الجداول

الموضوع	الصفحة
الجدول رقم 01 : يوضح منشآت تخزين المياه(الخزانات) و طاقات استيعابها خلال 2012/12/31 .	62
الجدول رقم 02 : يوضح توزيع استعمال المياه حسب البلديات خلال 2012/12/31	64